

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر الطور الثاني
الميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير و التجارية
شعبة علوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

عنوان المذكرة:

أثر التقلبات النفطية على التوازنات النقدية
الداخلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة
(1990-2017).

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ: 16 جوان 2019

تحت إشراف الأستاذ:

- د. عمي سعيد حمزة.

من إعداد الطالبين:

- المختار معمري

- يحي بكوش

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ- فريد بن عربية	أستاذ مساعد - أ-	غرداية	رئيسا
د- عمي سعيد حمزة	أستاذ محاضر - أ-	غرداية	مشرفا و مقرا
د- عبادة عبد الرؤوف	أستاذ محاضر - ب-	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 1440 هـ / 2018-2019م

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا بهذا و لم نكن لنصل إليه لو فضل الله علينا أما بعد أهدي هذا العمل لأمي حفظها الله لي التي سهرت و تعبت على تعليمي .

و كل الذين ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد و الى أفراد أسرتي ، و الى كل أقاربي .

الى كل الأصدقاء من دون إستثناء و

الى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة.

و في الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعاً يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

معمرى المختار

الإهداء

إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم و المعرفة،
إلى القلب الكبير، أخص هذا الإهداء والدي أطل الله
بقائه و ألبسه ثوب الصحة و العافية و متعني ببره و رد
جميله، أهدي له ثمرة غرسه.

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق
الصبر و طرزتها في ظلام الدهر، أمي الغالية أمد الله
في عمرها بالصالحات.

إلى من أرضعتني الحنان، إلى رمز العطف و بلسم الشفاء، إلى
القلب الناصع بالبياض، إلى أمي الثانية الحاجة فطوم

بكوش يحي

شكر و عرفان

الله أولا و آخرا

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا و الدين و بك أمانا و عليك توكلنا و إليك
المصير

و تحية إجلال و تقدير إلى أستاذنا الفاضل " عمي السعيد حمزة " لما قدمه
لي من وقت و جهد ، وما أسداه من نصح و توجيه و فتح لأبواب الاتصال به
في كل وقت فله مني كل الشكر لا ينقصه إلا عجز اللغة ، و جزاه الله عنا كل
الخير .

و لا أنسي كل الأساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين لم ييخلوا عليا بنصائحهم

و أخيرا

و أخيرا أهدي عبارات الشكر و العرفان لكل من ساهم في و قدم لي
المساعدة و المشورة لإتمام هذه المذكرة

المُلخَص

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التقلبات النفطية على التوازنات النقدية الداخلية للجزائر و ذلك بتشخيص الوضعية النقدية الداخلية للاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار النفط بحكم أن الاقتصاد يعتمد بصفة شبة كلية على قطاع المحروقات. و قد اعتمدنا فيها على تحليل العلاقة بين أسعار النفط و عائداته كمتغيرين مستقلين و المجمعات النقدية الداخلية "M1. M2 ... " و معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2017) و ذلك بتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد وقد توصلت هذه الدراسة إلى استقرار النقدي الداخلي للجزائر يرتبط كل الارتباط بالمحروقات، الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات النفطية في الأسواق الدولية، و خصوصا فيما يخص استقرار معدلات التضخم التي تعتبر هدفا أساسيا للاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية:

أسعار نفط، توازنات النقدية، مجتمعات النقدية الداخلية M2.M1 ، تضخم.

Résume :

L'objectif de cette étude est de connaître l'effet des fluctuations du pétrole sur les soldes monétaires internes de l'Algérie en diagnostiquant la position monétaire interne de l'économie nationale au regard des fluctuations des prix du pétrole, l'économie dépendant presque entièrement du secteur des hydrocarbures. Nous avons utilisé une analyse de la relation entre les prix et les revenus du pétrole en tant que variables indépendantes et les taux internes M2 et d'inflation sur la période 1990-2017 en appliquant le modèle de régression linéaire multiple. Le lien interne de l'Algérie est lié à tous les hydrocarbures, ce qui la rend l'otage des chocs pétroliers sur les marchés internationaux, notamment en ce qui concerne la stabilité des taux d'inflation, qui constituent le principal objectif de l'économie nationale

Mots-clés :

Prix du pétrole, soldes de trésorerie, communautés monétaires internes M2.M1, inflation.

الفهرس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	المحتويات
-	الاهداء
-	الشكر و عرفان
VII	الملخص باللغة العربية والأجنبية
VII	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VII	فهرس الملاحق
أ- د	المقدمة
5	الفصل الأول - الإطار النظري للتوازنات النقدية الداخلية و تطورها في ظل تقلبات أسعار النفط
6	تمهيد
7	المبحث الأول - عموميات حول السياسة النقدية و العرض النقدي
7	المطلب الأول - مفهوم السياسة النقدية
7	الفرع الأول- تعريف السياسة النقدية
7	الفرع الثاني- أسس السياسة النقدية
8	الفرع الثالث- مفهوم الكتلة النقدية و مقابلاتها
12	المطلب الثاني - أدوات و أهداف السياسة النقدية
12	الفرع الأول أدوات السياسة النقدية
12	الأدوات الكمية للسياسة النقدية
13	الأدوات النوعية للسياسة النقدية
13	الفرع الثاني أهداف السياسة النقدية
14	الأهداف الوسيطة
14	الأهداف النهائية
16	المطلب الثالث- أسعار النفط في الاقتصاديات النفطية
16	الفرع الأول- اقتصادية الصناعة النفطية
17	الفرع الثاني- العوامل المحددة لسعر النفط في السوق البترولية
18	الفرع الثالث- التطور التاريخي لأسعار النفط
20	المبحث الثاني- دراسات سابقة
20	المطلب الأول- الدراسات المحلية السابقة
23	المطلب الثاني - الدراسات الأجنبية السابقة
25	المطلب الثالث - أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسات السابقة
25	الفرع الأول- أوجه التشابه بين الدراستين
25	الفرع الثاني- أوجه الاختلاف بين الدراستين
26	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

28	الفصل الثاني- دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات النقدية الداخلية في الجزائر للفترة (1999-2017).....
28	تمهيد
29	المبحث الأول - التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017)
30	المطلب الأول- الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر خلال الفترة 2017-1990
30	الفرع الأول- تطور أسعار النفط و أهم تقلباته خلال الفترة (2017-1990)...
33	الفرع الأول- تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2017-1990).....
36	الفرع الثاني- تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2017-1990).....
40	المطلب الثاني - تطور المجمعات النقدية M2.M1 و مقابلاتها خلال الفترة (2017-1990)
40	الفرع الأول- تطور الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة 2017-1990.....
43	الفرع الثاني- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990 -2015.....
47	المطلب الثالث - تطور مؤشرات التوازن النقدي الداخلي خلال الفترة (2017-1990).....
47	الفرع الأول- تطور معدل التضخم خلال الفترة (2017-1990).....
49	الفرع الثاني- تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2017 -1990
53	المبحث الثالث- المعالجة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد و تحليله إقتصاديا
53	المطلب الأول- الإطار النظري للانحدار الخطي المتعدد.....
56	المطلب الثاني - مناقشة و تفسير نتائج النموذج.....
62	المطلب الثالث - التحليل الاقتصادي للنماذج.....
65	خلاصة الفصل
67	الخاتمة.....
71	قائمة المصادر و المراجع.....
-	الملاحق.....

فهرس المحتويات

الفهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	الرقم
11 نموذج عن ميزانية البنك المركزي	1-1
30 تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)	1-2
31 تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)	2-2
33 تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات 1990-1999.	3-2
35 تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات 2000-2017	4-2
36 تطور نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-1999)	5-2
38 تطور نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2017)	6-2
40 تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (1990-1999)	7-2
42 تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2017)	8-2
44 تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1999)	9-2
45 تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2017)	10-2
47 تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1999)	11-2
48 تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2017)	12-2
50 تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-1999)	13-2
51 تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2017)	14-2

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال		
الصفحة	العنوان	الرقم
15	الأهداف النهائية للسياسة النقدية.....	1-1
30	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1999-1990).....	1-2
31	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2017-2000).....	2-2
33	تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات (1990-1999).....	3-2
35	تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات (2000-2017).....	4-2
37	تطور نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1999-1990).....	5-2
38	تطور نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2017-2000).....	6-2
41	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (1999-1990).....	7-2
42	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2017-2000).....	8-2
44	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1999-1990).....	9-2
46	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2017-2000).....	10-2
48	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1999-1990).....	11-2
49	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2017-2000).....	12-2
50	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1999-1990).....	13-2
52	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2017-2000).....	14-2

فهرس الملاحق		
الصفحة	العنوان	الرقم
-	تطور أسعار النفط و نمو الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-1990).....	1-2
-	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر.....	2-2

المقدمة

مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية لأي بلد ، التي يكون مجالها عرض النقود و ما يؤثر فيها من حيث كميتها ، سرعة دورانها و قدرتها الشرائية و غيرها، حيث أنها تتخذ من المعطيات النقدية موضوع لتدخلها باستخدام أدوات عدة أهمها سعر الفائدة ، الهادفة بذلك إلى تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة لتحقيق الاستقرار في المستويات العامة للأسعار و معالجة بعض الإختلالات و المشاكل الاقتصادية .

وتعتبر السياسة النقدية من مسؤولية البنك المركزي، وقد عمل منذ سنة 1990 على السهر على تحقيق توازن نقدي داخلي و استقراره في ظل تطور أسعار النفط و تقلباته، و ذلك باستخدام أدوات عدة منها المباشرة ، ومنها غير المباشرة بما يخدم الوضعية الاقتصادية من بينها وضع هيكل لأسعار الفائدة الملائمة حيث تعتبر هذه الأدوات الفعالة في ضبط حجم المعروض النقدي و المساهمة في بلوغ الأهداف الوسيطة و النهائية المسطرة التي من أهمها التحكم في معدلات التضخم و المحافظة على استقرارها .

ورغم التغيرات و التطورات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري ، إلا انه ظل اقتصاد الريعي يعتمد بصفة شبة كلية على العائدات المتأتية من الصادرات قطاع المحروقات، مما جعل كل التغيرات التي تطرأ على معالم السياسة الاقتصادية و توجه النمو الاقتصادي رهينة بتطور أسعار النفط و تقلباته التي تحدث في السوق النفطية الدولية .

أولا – مشكلة:

يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات ، و بالتالي فان عمل السياسة النقدية على تحقيق و استقرار التوازنات النقدية الداخلية يبقى مرهونا بتطور أسعار النفط و تقلباته .

مما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي :

- ما مدى تأثير التقلبات النفطية على التوازنات النقدية الداخلية للجزائر خلال الفترة

1990-2017 ؟

و من خلال المشكلة السابقة تطرح التساؤلات الفرعية الآتية :

الأسئلة الفرعية:

- إلى أي مدى يتأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط ؟

- ما مدى تتأثر المجمعات النقدية بتقلبات أسعار النفط ؟

- ما مدى تأثير الاستقرار النقدي في الجزائر بتقلبات أسعار النفط ؟

الفرضيات:

- يتأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط بنسبة كبيرة من خلال قناة الصادرات
- تتأثر الكتلة النقدية دون غيرها من المجمعات النقدية بتقلبات أسعار النفط
- يتأثر الاستقرار النقدي بتقلبات سعر الصرف الدينار.

ثانياً - أهمية البحث

يعتبر النفط المصدر الرئيسي من بين مختلف المصادر العامة للإيرادات العامة و بالتالي تبرز أهمية هذا الموضوع لدى الباحثين و الاقتصاديين و خاصة السلطات النقدية التي تولى اهتمام كبير لهذا القطاع الحيوي من أجل التحكم في العرض الكتلة النقدية لتحقيق استقرار نقدي داخلي بما يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية .

ثالثاً - أهداف البحث :

يهدف البحث عموماً لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية :

- ✓ الهدف العام لهذا البحث هو التوصل لأهم الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على التوازنات النقدية الداخلية للجزائر خلال الفترة (1990-2017)
- ✓ أما الأهداف الجزئية فهي :

- التعرف على السياسة النقدية ، أدواتها و أهدافها و كذلك العرض النقدي ،

- التعرف إلى أهم التطورات التي شهدتها التوازنات النقدية الداخلية في ظل التقلبات النفطية خلال فترة الدراسة ،

- إيجاد صيغة رياضية تعبر عن طبيعة العلاقة بين أسعار النفط و التوازنات النقدية الداخلية بحيث تقيس أثرها على كل الكتلة النقدية M1، M2، معدل التضخم

خامساً - حدود البحث .

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- 1- **البعد المكاني** : تم تحديد الجزائر لدراسة أثر التقلبات النفطية على التوازنات النقدية الداخلية لأن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد بصفة شبة كلية على العوائد النفطية .
- 2- **البعد الزمني** : تم تحديد الفترة (1990-2017) لدراسة موضوع حيث أن هذه الفترة تميزت بتحول الجزائر لاقتصاد السوق بالإضافة إلى التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال هذه الفترة الكافية لإبراز النتائج المنتظرة من هذه الدراسة .

المقدمة

- سادسا- منهج البحث و أدوات التحليل .
- للإجابة على المشكلة البحث المطروح و إختيار مدى صحة الفرضيات تم استخدام مزيج من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصاد و المتمثلة في ما يلي :
- **المنهج الوصفي**: تم إتباع هذا المنهج لعرض مختلف المفاهيم النمط النظرية المتعلقة بجوانب الموضوع .
- **المنهج التحليلي**: تم إتباع هذا المنهج على إستقراء و تحليلي المعطيات الخاصة للمؤشرات السابقة .
- **منهج دراسة الحالة**: تم إتباع هذا المنهج من أجل بناء النماذج الرياضية و القياسية للعلاقات بين المتغيرات النقدية الداخلية و أسعار النفط .
- أما الأدوات فتمثلت في :
- مختلف المراجع المتمثلة في الكتب و المذكرات الملتقيات و المجالات ..الخ.
- الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الدراسة من خلال المواقع الرسمية .
- شبكة الأنترنت .
- استعمال برنامج E-views (يخص الدراسة القياسية).
- سابعا- دوافع إختيار البحث :
- هناك العديد من الأسباب التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع و دراسته ، منها ما هو ذاتي و منها ما هو موضوعي .
- بالنسبة للدوافع الذاتية تمثلت أساسا في الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع نظرا لأهميته في الاقتصاد الوطني .
- و أما فيما يخص الدوافع الموضوعية فيمكن إيجازها فيما يلي:
- ✓ إن دراسة التوازنات النقدية الداخلية تعتبر مؤشرا هاما للوقوف على أهم نقاط القوة و ضعف للوضع الاقتصادية للجزائر.
- ✓ كون ارتباط التوازنات النقدية بالتقلبات النفطية في الاقتصاد الجزائري ، كان لا بد من دراسة طبيعة الارتباط بينهما .
- ✓ الصدمة النفطية التي شهدتها أسواق النفط الدولية مؤخرا ، و التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 التي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري ككل .
- ثامنا- صعوبات البحث :
- كأي بحث علمي واجه انجاز هذا العمل مجموعة من الصعوبات خلال مراحل إعدادة، لعل أهم هذه الصعوبات تتمثل في :
- تضارب الإحصائيات و اختلاف بعضها من مصدر رسمي لآخر خاصة : بنك الجزائر ، و وزارة المالية الجزائرية ، الديوان الوطني للإحصاء و صندوق النقد الدولي و الاوبيك .

تاسعا - تقسيم البحث:

من خلال ما تم تقييمه و الإجابة على الإشكالية المطروحة ، تم تقسيم الموضوع الى فصلين رئيسين كما يلي:

الفصل الأول و الذي يحمل عنوان " الإطار النظري للتوازنات النقدية الداخلية و تطورها في ظل تقلبات أسعار النفط " تم تقسيمه الى مبحثين ، المبحث الأول كان بعنوان عموميات حول السياسة النقدية و العرض النقدي و الذي تناول مفاهيم السياسة النقدية و أدواتها و أهدافها و أسعار النفط في الاقتصاديات النفطية ثم تطرقنا الى دراسات السابقة في المبحث الثاني و الذي تناولنا فيه دراسات سابقة محلية و أجنبية و أوجه التشابه و الاختلاف بينهما .

أما الفصل الثاني كان بعنوان " دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على المستوى العام للأسعار في الجزائر 1990-2017" حيث قسمنا الفصل الى مبحثين ، المبحث الأول تطرقنا فيه للتوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017) أما المبحث الثاني تناول المعالجة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد و تحليله إقتصاديا .

و في الأخير من خلال الخاتمة نتعرف الى أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة الى طرح بعض التوصيات و الحلول المقترحة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتوازنات
النقدية الداخلية و تطورها
في ظل تقلبات أسعار النفط

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها و ذلك من خلال قيام البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال مجموعة من الأدوات لأجل بلوغ الأهداف الاقتصادية المسطرة.

و نظرا لتعاضم أهمية السياسة النقدية في الاقتصاد، سوف نحاول في هذه الدراسة وضع الإطار الصحيح للسياسة النقدية، الذي كان وقع جدال كبير بين الاقتصاديين حول التعريف السياسة النقدية و أهمية النقود في الاقتصاد ككل، و التطرق إلى الكتلة النقدية و تقسيماتها حسب درجة السيولة و تطورات أسعار البترول في العالم و محدداتها .

و من هذا المنطلق سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول : عموميات حول السياسة النقدية و العرض النقدي.
- المبحث الثاني: دراسات سابقة.

المبحث الأول : عموميات حول السياسة النقدية و العرض النقدي.

تلعب السياسة النقدية دورا بارزا في اقتصاديات الدول و في المحافظة على توازن الاستقرار الاقتصادي و تعتمد البنوك المركزية على عدد من الأدوات لتنفيذ سياستها النقدية و من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى: السياسة النقدية و العرض النقدي، أهداف السياسة النقدية و أدواتها .

المطلب الأول – مفهوم السياسة النقدية .

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، و هي تعتبر أهم وظائف البنوك المركزية **الفرع الأول- تعريف السياسة النقدية :**

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية التي أعطاها الاقتصاديون، حيث عرفها (فوزي القيسي) بأنها التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتماني باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.كما عرفها الاقتصادي (GL Blash) بأنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملية أو ودائع أو سندات حكومية"¹.

يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات و القرارات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة .

الفرع الثاني- أسس السياسة النقدية .

تختلف أسس السياسة النقدية من دولة إلى أخرى حسب مستويات التقدم و التطور في النظم الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات المختلفة :

1- فمثلا في الدول الرأسمالية الصناعية تتركز هذه السياسات بالدرجة الأولى في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد من اجل الاستقرار النقدي الداخلي وذلك لمواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، و تنتج هذه الدول بعض السياسات الكمية كالسوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك ، إلا أن الاعتماد على السياسة المالية وذلك لان هناك حدود لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود.

2- إن أسس السياسة النقدية في الدول السائدة في طريق النمو تكمن في الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية و منها السياسة النقدية التي تخص في خدمة أهداف التنمية و توفير التمويل اللازم لها إن الذي يقلل من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية هو اختلال الهيكل

1- سامر بطرس جلدة ،النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون و موزعون ، 2008 ، ص 121.

الإنتاجي و خاصة عنصر العمل و تختلف النظام المصرفي و قلة تأثيره فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية¹.
الفرع الثالث- مفهوم الكتلة النقدية و مقابلاتها .

تعتبر النقود وسيلة للتبادل و مستودع القيمة و مقياس للدفع الآجال ، من خلال هذا الفرع سوف يتم التطرق الى تعريف الكتلة النقدية و مقابلاتها .

1.1 - تعريف الكتلة النقدية :

تعددت التعاريف المتقدمة في مجال الكتلة النقدية يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- هي مجموعة وسائل الدفع التي تصدرها مؤسسات القرض البنكي ، الحسابات الجارية و الخزينة (الأوراق النقدية ، النقود المساعدة و الودائع لدى الإطلاع)²

- هي مجموعة النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني و تأخذ أربعة أشكال : النقود المعدنية المساعدة ، النقود الورقية ، النقود الكتابية ، أشباه النقود³.

2.1- المجمعات النقدية.

يمكن توضيح المجمعات النقدية على النحو التالي :

أ- القاعدة النقدية (BM): تتمثل في النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي ، تتكون من الأوراق النقدية مضافا إليها العملة المساعدة ، فهي تتصف بالسيولة الكاملة ، و تخضع للرقابة التي تفرضها السلطة النقدية على الإصدار و عوامل أخرى كتلك التي تتعلق بحركة الأصول الأجنبية ، و لها أهمية كبيرة في خلق النقد ، كما أنه في حساب الكتلة النقدية لا نأخذ كل المجتمع (BM) و إنما فقط الجزء المتداول من خارج الجهاز المصرفي ، أي ما يحوزه الجمهور فقط (CC)، و الباقي يمثل احتياطات المصرفية في حسابات البنوك التجارية أو في حسابات الجارية لدى البنك المركزي أي⁴ :

$$CC+R^5 = B$$

ب- المجمع (M1): يعبر هذا المفهوم عن عرض الضيق للنقود ، و يبدأ بالوظيفة الأولى للنقود و التي هي الوسيلة للتبادل ، و ثم التعرف على الأصول التي تدخل في هذا المفهوم بأنها تلك الأصول التي تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة و التي تتميز عن غيرها من الأصول بأنها تستخدم

1- علي بلعزوز ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بن عكنون 2006 ، ص ص : 112-113.

2- مفيد عبد اللاوي ، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية ، مطبعة مزوار ، ساحة الوادي ، الجزائر ، 2007 ، ص 72.

3- خباياة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي "البنوك الإلكترونية ، البنوك التجارية ، السياسة النقدية ، مؤسسات شباب الجامعة ، مصر ، الاسكندرية ، 31:2008.

4- إكن لونييس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،

تخصص نقود و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010-2011 ص82.

بصفة مباشرة كوسيلة للمدفوعات بحيث يتم التبادل في سهولة ويسر ، و يتكون العرض النقدي في مفهومه الضيق (M1) من العملة المتداولة (الورقية و المعدنية) خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) لدى البنوك التجارية و كل الحسابات التي يمكن السحب عليها بشيكات¹ ، و أشرنا إلى أن المجمع (M1) يحتوي على مجموع وسائل الدفع ، و هذه الوسائل تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر و الآني بين كل السلع و الخدمات ، و تمكنا من تسوية ديونها الناشئة عن التبادل².

و هكذا يمكننا التعبير عن السيولة النقدية بمفهوم العرض الضيق للنقود بالمعادلة³:

المجمع M1 = النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية و ما على شاكلتها).

ج- المجمع M2: يعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الإحتفاض مؤقتة للقوة للشرائية ، و يشتمل على المجتمع M1 مضاف إليه أشباه النقود⁴.

M2=M1+أشباه النقود(مثل: الودائع لأجل ، حسابات التوفير ، حسابات الإخطار) و على الرغم من عدم إمكانية سحب النقود من حسابات النقود من حسابات التوفير و الإطار و الودائع لأجل لدى البنوك، و المؤسسات المالية الأخرى بالسيولة التي يتم بها السحب من الحسابات الجارية (تحت الطلب)، إلا أن تأثير زيادة أو انخفاض الأرصدة النقدية في الحسابات الجارية لا يقل أهمية عن تأثيرها في الحسابات الأخيرة على الاتفاق الاستهلاكي للأفراد و خاصة بعد إنتشار التطورات التكنولوجية في مجال تحويل الأموال الإلكترونيا من حسابات التوفير الى الحسابات الجارية أو العكس ، بذلك أصبح من المتعارف عليه في الدراسات التطبيقية عند البحث في تأثير النقود أو الثروة على السلوك الاستهلاكي عن يستخدم الباحثون مقياس (M2) لكمية النقود المتداولة⁵.

د- المجمع M3: يعرف هذا المجمع باسم السيولة المحلية ، فهو يضم إلى جانب M2 كل من الودائع للأجل لدى المؤسسات المالية الغير المصرفية و هي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير و الإحتياط، و كذلك سندات الخزينة العمومية و المكتتبة من طرف الخواص و المؤسسات الغير المالية، و طالما أن هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية و لكن لا يجب أن نخفي دور هذه الودائع في عرض النقود ، و لا يتوقف عرض النقود عند هذا المفهوم ، ذلك أن

1 محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي المصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية، 2011، ص 61.

2:Hella mehri- guercher et fathi sellauit. Economies monétaire .centre de publication universitaire.2004. P -8

3 محب خلة توفيق ، مرجع سابق ص 62.

4 محمد البشيريف ألمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، الجزء الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 53.

5 محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي المصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات، دار الفكر الجامعي، مصر، الاسكندرية، 2011، ص 62-63.

تطور المؤسسات المالية داخل الإقتصاد و تطور وسائل الدفع قد يضيق تعاريف جديدة لعرض النقود و التي قد تتغير بين الفترة و أخرى¹.

$M2=M3$ + الودائع الادخارية خارج بنوك الإدخار (البنوك غير التجارية).

3.1- المقابلات النقدية :

إن مختلف مكونات الكتلة النقدية من نقد حاضر وودائع لأجل وودائع حكومية ، يجب أن يكون لها مقابل لدى البنك المركزي ، و تنقسم إلى :

أ- **الذهب**: يتكون رصيد الذهب من السبائك و العملات الذهبية الموجودة لدى البنك المركزي حيث يعتبر الذهب من المصادر القاعدة النقدية ، و يرجع الاعتماد عليه كأحد أهم المقابلات النقدية لأنه يتمتع بخاصية مزدوجة ، فالذهب عنصر من عناصر الرصيد النقدية بالنسبة للمدفوعات الاستثنائية و في نفس الوقت يعتبر مقابلا و غطاء للأرصدة بالنسبة للمدفوعات العادية²

ب- **العملات الأجنبية**: يتكون بشكل خاص من عملات الاحتياطي الدولي ، أو السيولة الدولية خاصة الدولار الأمريكي و اليورو الذي يشمل الجزء الهام من وسائل الدفع أو السيولة الدولية بالإضافة إلى الذهب³ :

ج- **القرض المقدم إلى الخزينة**: عندما تعجز الخزينة عن تلبية جميع نفقاتها تلجأ الى البنك المركزي للحصول على القروض اللازمة لسد هذا العجز، و ذلك من خلال تقديم سندات تعرف بأذون الخزينة و من خلال قيمة السندات يصدر البنك المركزي النقود القانونية التي تستخدم في الإنفاق العام، كما يمكن للخزينة العمومية الحصول على تسبيقات من البنك المركزي ، أو طرح سندات يكتب فيها الجمهور، إلا أن القروض التي ينتج عنها إصدار نقدي هي فقط التي تكون في شكل تسبيقات من البنك المركزي أو عندما تكتتب هذه الأخيرة في سندات الخزينة أما النوع الآخر فإنه يمول عن طريق الادخار أي بنقود موجودة، و يشمل القروض المقدمة الى الخزينة ما يلي⁴:

- التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي

- التسبيقات التي تكتبها المؤسسات المصرفية المالية .

- التسبيقات التي يكتبها الجمهور.

1 أكرم حداد ، مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، 2005، ص 90.

2 مصطفى رشدي شبحه ، النقود و البنوك في الإقتصاد، دار المعرفة ، مصر ، القاهرة ، 1996، ص ص : 113-115 .

3 محمد الشريف ألان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ، ص 66.

4 مرجع سابق ، ص ص : 69-70 .

د- **القرض المقدم الى الاقتصاد:** لضمان سير النشاط الاقتصادي و نموه تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض لعدم كفاية وسائل الدفع السائلة الأخرى لدى الوحدات الاقتصادية للقيام بعملية الإنتاج و الاستهلاك ، هذه القروض من شأنها أن تزيد من كمية النقود المتداولة ، و يمكن للبنك المركزي التأثير في حجم القروض المقدمة للاقتصاد بتغيير تكلفة الائتمان، بافتراض أن الطلب على الائتمان يرتبط عكسيا مع تكلفة الحصول عليه، و تكون سياسة الرقابة على الائتمان أكثر فعالية في حالة تقييم الائتمان عنه و في حالة استهداف البنك المركزي التوسع في الائتمان المصرفي و لنجاح البنك المركزي في تطبيق سياسة تقييدية يجب أن يقف على قيمة مرونة الطلب على الائتمان بالنسبة لسعر الفائدة¹.

الجدول رقم (1-1) : نموذج ميزانية البنك المركزي .

الأصول	الخصوم
موجودات أجنبية - عملات أجنبية . - ذهب . - حقوق السحب موجودات محلية. - استثمارات في الاوراق المالية الحكومية - قروض مباشرة للحكومة - قروض للبنوك التجارية - سحب المكشوف موجودات أخرى	مطلوبات نقدية - العملة المتداولة لدى . 1- الجمهور . 2- البنوك التجارية . مطلوبات غير نقدية - رأس المال و الاحتياطات . - ودائع حكومية . - ودائع أجنبية . - ودائع البنوك التجارية . - ودائع أخرى .

المصدر : أكرم حداد مرجع سابق ، ص :96.

لقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل مما جعل الكثير من الاقتصاديين يعتبرها كمفتاح للنمو الاقتصادي، خاصة من خلال التأثير على العرض النقود باعتباره العنصر الرئيسي المحدد للتمويلات الأزمة للاستثمارات الجديدة و إيجاد فرص عمل جديدة.

1- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، ص ص: 274، 275.

المطلب الثاني: أدوات و أهداف السياسة النقدية .

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، و يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة ، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة و المسطرة و من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق الى أدوات و أهداف السياسة النقدية.

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية.

تسعى السياسة النقدية الى إدارة عرض النقد و الائتمان المصرفي بالاعتماد على نوعين من الأدوات المباشرة و الوسائل النوعية أو المباشرة .

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية : تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية التأثير على حجم الاعتماد المصرفي من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الاهتمام المقدم للوحدات الاقتصادية و الأهم الأدوات الكمية المستخدمة .

وهي سعر إعادة الخصم ، عملية السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي ¹.

1.1- سعر إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات، و أذون أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض و سلف مضمونة من قبل هذه الأوراق أو غيرها ².

2.1- عمليات السوق المفتوحة: هي التي يسعى من خلالها البنك المركزي الدخول إلى السوق الأوراق المالية و خاصة السندات الحكومية كبائع أو كمشتري ³.

3.1- نسبة الاحتياطي القانوني : تهدف هذه السياسة الى إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بجزء من القيم المدونة في ميزانياتها على شكل نقد مركزي لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد ، يعتمد البنك المركزي الى رفع نسبة الاحتياطي عندما يهدف الى الحد من الائتمان الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنوك التجارية ، فيقلل من قدرتها على خلق النقود الودائع فتتخفف كمية المعروض النقدي و العكس عندما يعمد الى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق النقود الودائع، فتزداد كمية المعروض النقدي ⁴.

1 هيكال عجمي جميل الجنائي، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، طبعة ثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان 2014، ص 296،

2 سامر بطرس جلدة ، مرجع سابق ، ص 12.

3 فتية ملياتي ، الاصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة ، عين الدفلى ، الجزائر ، العدد 14 ، المجلد 2016 ، ص 158

4 فتية ملياتي ، الاصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مرجع سابق، ص 158.

2- الأدوات النوعية للسياسة النقدية .

يقصد بالأدوات النوعية الأدوات و الأساليب المباشرة و التي يستخدمها البنك المركزي ، يهدف للتأثير على نوعية الائتمان و توجيهه للإقراض الاقتصادية معينة

و أهم الأدوات النوعية المستخدمة هي : السقوف التمويلية ، تنظيم القروض الاستهلاكية تأطير الائتمان ، أسلوب إقناع الأدبي ، و تخصيص التمويل¹ .

1.2- السقوف التمويلية: تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي و جعله في حدود المستوى المخطط له و ذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية²

2.2- تنظيم القروض الاستهلاكية : القرض الاستهلاكي هو القرض الذي لم يسدد بعد ، أما بالمعنى الأوسع هو قرض بغرض شراء السلع الاستهلاكية مثل شراء ثلاجة و سيارة جديدة و ليس قرض بغرض الاستثمار³ .

3.2- تأطير الائتمان: تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود ، بشكل قانوني و هو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية⁴ .

4.2- أسلوب الإقناع الأدبي : تتمثل في التوجهات و التصريحات و النصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي تحقيقه في شؤون النقد⁵ .

2.5- تخصيص التمويل : و ذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك للبنوك التجارية و ذلك للأموال التي تستخدمها البنوك التجارية في شراء السلع الاستهلاكية أو تحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط و رفع من قيمة القسط⁶ .

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية .

تسعى السلطات النقدية بواسطة السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف تمس جوانب مختلفة و سيتم التطرق من خلال هذا العنصر إلى :الأهداف الوسيطة و الأهداف النهائية .

1 أكرم جداد ، مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري ، مرجع سابق ،ص 190 .

2 مفيد عبد اللاوي ، محاضرات في : الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية ، مرجع سابق ، ص 65 .

3 وجدي جميلة ، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990- 2014 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد فياسي بنكي و مالي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2015- 2016، ص 19 .

4 صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2000 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2003، ص 146 .

5 وجدي جميلة السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، مرجع سابق، ص 18 .

6 مفيد عبد اللاوي ، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص 65 .

1- الأهداف الوسطية: هي المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها و تنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية ، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا للتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد و هناك ثلاثة نماذج أساسية للأهداف الوسطية و هي¹ :
سعر الفائدة ، معدل الصرف و المجمعات النقدية .

1.1- سعر الفائدة : الفائدة هي السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض .

أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فهو غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية .

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة و أن تبقى تغيرات هذه أسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا حول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق² .

1-2 معدل الصرف: إن معدل الصرف هو مؤشر هام يعبر عن الأوضاع الاقتصادية لبلد ما و ذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريب من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية³ .

1.3- المجمعات النقدية : هي علاوة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة ، و هي تعكس قدرة الأعوان المقيمين على الإنفاق⁴ .

2- الأهداف النهائية: تعتبر الأهداف الوسيطة الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية لأدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية التي تعرف بالمربع السحري، و المتمثلة في : استقرار المستوى العام للأسعار ، العملة الكاملة ، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

1.2- استقرار المستوى العام للأسعار : تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود و الائتمان و الاستقرار في الأسعار و النمو الاقتصادي و يعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية و خاصة في البلدان المتخلفة كما تعانيه من تضخم صورة أكثر حدة من الدول المتقدمة⁵ .

إن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية و ذلك بإصدار القوانين و التشريعات التي كونت سياسات عديدة، إن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم و استقرار الأسعار يظهر ان هناك علاقة بين النقود و الأسعار⁶ .

1 إكن لونييس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، مرجع سابق ، ص 40.

2 بلحو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية لسياسة الصرف الاجنبي ، مرجع سابق ، ص 64-65.

3 إكن لونييس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، مرجع سابق ، ص 42.

4 قدي عبد الحميد ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص 75.

5 صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية حالة الجزائر خلال فترة 1990-2000، مرجع سابق ، ص 124.

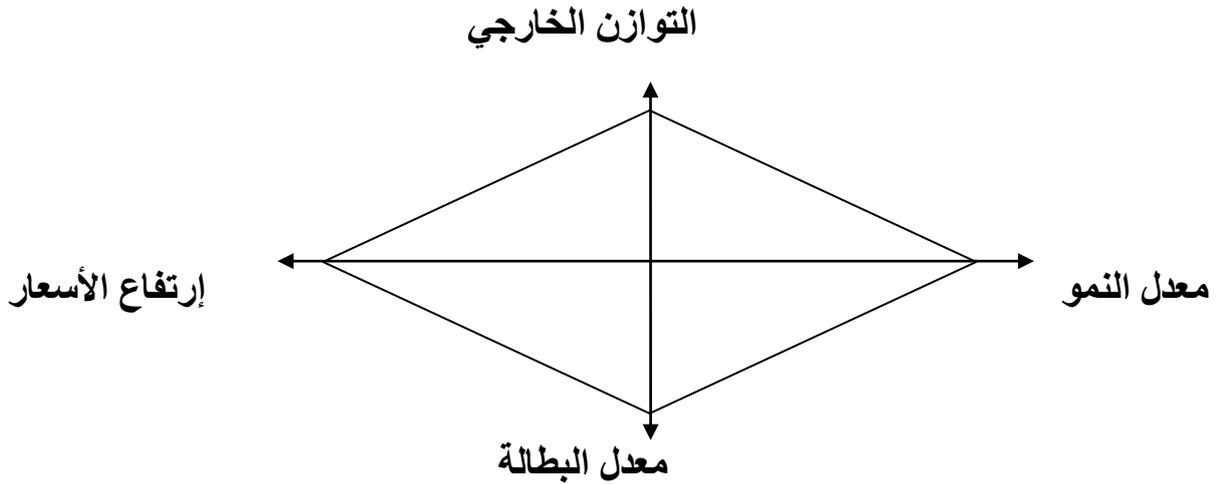
6 إكن لونييس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، مرجع سابق ، ص 46-47.

2.2- العمالة الكاملة: هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كاملا أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ، و المواد من ذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية و البشرية¹.

3.2- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي : يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية².

4.2- تحقيق توازن ميزان المدفوعات : يجسد ميزان المدفوعات لبلد ما علاقته النقدية و المالية و التجارية مع بقية العلاقات الأخرى في العام ، و يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون استلاماته من العام بالعملة أكبر من مدفوعاته للخارج و العكس صحيح³.

الشكل رقم (1-1) : الأهداف النهائية للسياسة النقدية .



المصدر: قدي مجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية و تقييمية، مرجع سابق ، ص 34.

مما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية وسيلة تدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي تستخدمها السلطات النقدية لضمان غرض النقود بما يتلاءم و متطلبات النشاط الاقتصادي فالتحكم في المعروض النقدي يتم بواسطة أدوات عديدة منها المباشرة و غير المباشرة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة التي من أهمها ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار.

1 وجودي جميلة السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، مرجع سابق، ص 72

2 زكريا الدوري ، البنوك المركزية و السياسة النقدية ، دار اليازوري العملية للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2006، ص 190.

3 وجودي جميلة السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، مرجع سابق، ص ص ، 28-29.

المطلب الثالث: أسعار النفط في الاقتصاديات النفطية.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى اقتصاديات الصناعة النفطية: المفاهيم و النظريات، العوامل المحددة لأسعار النفط في السوق النفطية و أخيرا التطور التاريخي لأسعار النفط.
الفرع الأول- اقتصادية الصناعة النفطية، مفاهيم و نظريات .

1.1 مفاهيم و مصطلحات

* **مفهوم مصطلح الدولة النفطية :** تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما يكون منتجا و مصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات ، و يعتمد الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع البترولي.
فعنصر إنتاج البترول و تصديره لا يعطى صفة " الدولة البترولية "، لأن هناك دولا منتجة و مصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية مثل النرويج و هولندا و روسيا لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية و تتحكم في تكنولوجيا الاستغلال¹
* **ماهية السلعة البترولية**

أولا تعريف البترول : إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية petroleum و تعني petr صخر oleum أي زيت الصخر و البترول مادة بسيطة و مركبة فهو بسيطة لأنه يتكون كيمائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين و الكربون ، وهو بنفس الوقت مركبة لأنهما مشتقه تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها .

2.1 النظريات المفسرة للبترول

خلال القرنين الماضيين نشأت نظريتان : النظرية العضوية organie theory ، و النظرية اللاعضوية inorganie theory لإثبات تشكل النفط و على الرغم من أن أيا من هاتين النظريتين لم تنل القبول عالميا ، إلا أن أغلب العلماء و المختصين يعتقدون أن النفط هو منشأ عضوي²

أولا : النظريات غير العضوية : يجتمع أصحاب هذه النظريات على أن النفط الخام أصله غير عضوي، وهذه بعض النظريات

النظرية الكونية : أطلق هذه النظرية الروسي سوكولوف و أشار إلى أن أجواء الكوكب في المجموعة الشمسية كانت مشبعة بغازات هيدروكربونية في الحالة شبه السائلة ، وعندما بردت الأرض تركزت في الطبقات الصخرية العلوية من السطح .

النظرية البركانية : جاء بها مواسون الفرنسي الأصل مستندا على عدة مشاهدات منها تصاعد غازات هيدروكربونية ضمن غازات النشاط البركاني.

النظرية الكيميائية : حيث استطاع العالم الروسي تحضير عينة من البترول في المختبر تشبه في جميع خواصها البترول الخام ، وذلك بمعالجة كربيد الحديد ببخار الماء تحت ضغط و درجة حرارة عاليين.

1- عيسى مقلد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة ، الجزائر 2007-2008، ص 26.

2- حسين القاضي ، سمير الريشاني، محاسبة البترول ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010، ص 21.

ثانيا :النظرية العضوية: تعتمد الفرضية المنطقية الأساسية لهذه النظرية على أن النفط تكون نتيجة للتغيرات الكيماوية الحاصلة للنباتات و بقايا الحيوانات¹

2. العوامل المحددة لسعر النفط في السوق البترولية:

إن نظرنا إلى النفط الخام كسلعة ، لوجدنا أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف و سياسات نفطية و استراتيجيات فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة ، وهذا ما سنلاحظه في تعرضنا لمراحل تطور تسعير النفط وذلك بتدخل عوامل عديدة في السوق النفطية.

المرحلة الأولى: مرحلة الأسعار المعلنة .

سادت خلال هذه المرحلة الأسعار المعلنة من طرف الشركات الاحتكارية (إكسون ،جولف موبيل، شيل ، شيفرون سوكال، تكساكو، BP) حيث اتخذت أسعار البترول و كيفية تسعيرها الطابع الاحتكاري عرضا و طلبا ، وقد أعلنت هذه الأسعار لأول مرة في عام 1880 من قبل شركة ستاندراد اويل في الولايات المتحدة الأمريكية و استمرت شركات النفط الكبرى حتى يوم 16 أكتوبر 1973.

المرحلة الثانية : قيام أوبك و لغاية 1985:

بدعوة من الحكومة العراقية عقد ببغداد يوم 14/09/1960 ضم ثلاثة أقطار عربية و هي (العراق ، الكويت ، السعودية) إضافة إلى إيران ، فنزويلا ، حيث صدر في ختامه إعلان مهم تضمن تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك OPEC) و في قرارها الأول وجهت الأوبك دعوة صريحة بضرورة استقرار الأسعار المعلنة للنفط الخام .وقد استطاعت المنظمة من جانبها أن تحافظ على مستوى ثابت لأسعار النفط الخام لأقطارها الأعضاء من الانخفاض حتى عام 1970، فكان سعر برميل خام السعودي 1.80 دولار للبرميل طوال عقد الستينات².

المرحلة الثالثة : مرحلة انهيار نظام أوبك للتسعير و انطلاق التسعير المعتمد على السوق

بالرغم من المكانة التي اكتسبتها منظمة الأوبك في نظام التسعير العالمي للنفط إلا أن الظروف تغيرت ، حيث انخفض في منتصف الثمانينات بسبب الانكماش في الإقتصاد العالمي مما أدى إلي انهيار في أسعار النفط ،بالإضافة إلى عدم توافق بين أعضاء الأوبك الذي بدأ يظهر على السطح عقب هذا الإنهيار في أسعار النفط تخلت أوبك عن نظامها الإداري في تسعير النفط و أصبح نظام تسعير النفط مرتبط بـسعر السوق و قد اعتمد هذا النظام لأول مرة من قبل شركة النفط الوطنية المكسيكية PEMEX عام 1986، و الذي تلقى قبولا واسعا بين مختلف منتجي النفط³

1- حسين القاضي ، سمير الريشاني ، مرجع سابق ، ص 22

2- عبادة عبد الرؤوف ، محددات سعر نفط أوبك و آثاره على النمو الإقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية و قياسية 1970-2008 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم إقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2010 - 2011، ص 29-30..

3- جامع عبد الله - أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الإقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية - تخصص إقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2011-2012 ، ص 93.

3- التطور التاريخي لأسعار النفط: لقد شهدت أسعار النفط على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين و الى غاية يومنا هذا عدة صدمات كانت لها آثار اقتصادية على الدول المصدرة و المستهلكة معا و هذا ما سنستعرضه من خلال هذا المحور .

- **أسعار النفط للفترة 1973-1985:** عرفت هذه الفترة عدة تغيرات في أسعار النفط حيث ارتفع سعر البترول من 3.011 دولار للبرميل إلى 5.119 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي 10.4 دولار للبرميل من نفس العام و في شهر جويلية 1977 تم زيادة في سعر برميل الخام الى 12.6 دولار للبرميل و بعدها إرتفع من 12.9 دولار للبرميل سنة 1978 الى 19 دولار للبرميل سنة 1979 و نفس الشيء بالنسبة للسعر الفوري الذي قفز الى 13 دولار بعدما كان يبلغ 14.7 دولار للبرميل الواحد حيث واصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 و بعدها انخفض الى 33 دولار للبرميل عام 1981. وخلال هذه الفترة ظهرت كل من :

- **أزمة النفطية الأولى 1973:** و التي كان من أسبابها تدهور القيمة الحقيقية لسعر النفط و انخفاض قيمة الدولار و المنافسة العالمية على الطاقة و تضاعف قوة الأوبك¹.
- **أزمة النفطية الثانية 1979:** و التي كان من أسبابها تدهور قيمة الدولار الأمريكي و انخفاض الإنتاج الإيراني و العراقي.

- **أسعار النفط للفترة 1986-2000:** تميزت هذه الفترة بانخفاض كبير في أسعار النفط لتصل الى 8 دولار للبرميل الواحد خلال سنة 1986 و بعدها ارتفع من 14.2 الى 17.7 دولار للبرميل خلال فترة (1987-1989) ليصل في نهاية جويلية 1990 الى 22.3 دولار للبرميل حيث بقيت الأسعار منخفضة خلال فترة (1991-1995) ما بين 15 الى 16.6 دولار للبرميل لتصل الى 10 دولار للبرميل في ديسمبر 1998 ليرتفع بعدها الى 17.5 دولار للبرميل سنة 1999². وخلال هذه الفترة ظهرت كل من :

- **أزمة النفطية 1986:** و التي كانت من أسبابها ،إعلان بعض الدول البترولية المنتجة للبترول بريطانيا و النرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعارها والغش الممارس بين أعضاء الأوبك و المنافسة بين دول الأوبك و دول خارج الأوبك و انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط و تعويضه بمواد بديلة.

● **أزمة النفطية 1998:** و التي من أسبابها الكشف عن مستويات الإنتاج الفعلية وزيادة إنتاج الأوبك بحيث تجاوز بعض الأعضاء في منطقة أوبك حصتها.

أسعار النفط للفترة 2000-2008: منذ سنة 2000 استقرت أسعار النفط بين 25 الى 35 دولار للبرميل كما شهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط ، إذ ارتفع من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004 حيث بلغ 60 دولار للبرميل سنة 2005 ليصل 69.1 دولار للبرميل سنة 2007 ليتراجع سعر النفط حتى يصل 38.6 دولار للبرميل في نهاية سنة 2008 .

1- سهيل ناصر ، النفط و الإقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و آثارها الحقيقية ، أساسيات صناعة البترول و الغاز ، الكويت ، 1977، ص 31

2- ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 31

- أسعار النفط للفترة 2008-2013: خلال هذه الفترة أخذت أسعار النفط منحى الارتفاع مرة أخرى لترتفع من 61 دولار للبرميل سنة 2009 الى 77.4 دولار للبرميل في عام 2010 بعدها تميزت سوق النفط حالة من الاستقرار النسبي خلال سنة 2011 الى غاية 2013 من 100 الى 109 دولار للبرميل.¹

كما ظهرت خلال هذه الفترة الأزمة المالية 2008 و التي كان من أسبابها

- المضاربة: و ذلك من خلال قيام المضاربين برفع و تخفيض الاسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة و السريعة .
- الاضطرابات السياسية و الأمنية في دول منتجة للنفط.
- الكوارث الطبيعية و خصوصا ما ينجم عن الأعاصير في الخليج المكسيك.
- تغير في الطلب على النفط تفوق قيمة العرض.

- أسعار النفط للفترة 2014-2017: شهدت هذه الفترة تراجع معتبر لأسعار للنفط حيث انخفض من 96.29 الى 50.29 دولار للبرميل خلال فترة (2014-2016) بعدها يرتفع ليصل الى 53.98 دولار للبرميل سنة 2017.

و خلال هذه الفترة ظهرت أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 و التي كان من أسبابها مايلي:

- يعد تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية من إبرز الأسباب التي أدت الى انخفاض أسعار النفط.
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014 الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.
- توجه كبار الدول المصدرة للنفط الى الحفاظ على حجم انتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج.
- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية و الصين من النفط الخام .

مما سبق يتضح لنا أن سوق النفط تميزت بعد الاستقرار نتيجة معادلة معقدة و متشابكة الأطراف، بين سياسات و تكتلات و منظمات دولية بين اتجاه يريد رفع الأسعار و إتجاه يريد خفض الأسعار و اتجاه آخر يريد بقاءها مستقرة عند حد معين و لعل هذا ما شاهدناه من خلال المراحل التي مر بها تسعير النفط.

¹- تقرير الأمن العام السنوي لمنظمة الأوبك ، العدد 34 سنة 2007 ، ص 40

المبحث الثاني: دراسات سابقة :

لتسليط الضوء أكثر على الموضوع، و إعطاء قيمة مضافة للدراسة قمنا بقراءة و تلخيص، لبعض الدراسات في الموضوع محلية و أجنبية من الدراسات الأجنبية و المحلية الرائدة في مجال تحديد العلاقة المداخل النفطية و التوازنات النقدية اخترنا مايلي :

المطلب الأول: الدراسات المحلية السابقة.

محليا وجدنا نقص في الدراسات المتناولة لموضوع البحث و الذي كان من أسباب اختيارنا للموضوع، حيث اخترنا العنوان الأقرب لموضوعنا كدراسة محلية.

أولا - دراسة داود سعد الله ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير ، الجزائر 3، 2016.

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر لذلك تمت صياغة الإشكالية التالية: علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2010 من خلال هذه الإشكالية قام بطرح تساؤلات فرعية للوصول لإجابات موضوعية لإشكالية الدراسة:

- ما هي التفسيرات والدلائل الاقتصادية لأسباب تقلبات أسعار النفط سنة 2008 واستقرارها عند مستويات مرتفعة؟
 - هل يمكن التنبؤ بالتغيرات التي ستحدث على أسعار النفط في المدى الطويل وكيف؟
 - ما هو الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات في السياسة المالية التي تنتهجها الدولة وهل هنالك تداخل في أهدافهما؟
- فرضيات الدراسة :

إمكانية تعرض المستوى العام للأسعار للارتفاع جراء التقلبات الحادة في أسعار المنتجات النفطية في الأسواق الدولية ومنه تأثر السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

و تهدف الدراسة الى:

سنقوم بدراسة نماذج تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر.

كما سنقوم بكشف و تقييم الإجراءات التي إتخذتها الحكومة عبر قوانين المالية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة و الاقتصاد الوطني¹.

كم استخدم الباحث كمنهج للدراسة، المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط فضلا عن دراسة خصائص منحنى الطلب والعرض على النفط. كما استخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة في عدم استقرار سوق النفط خلال الفترة الممتدة بين 2000-2010، بالإضافة إلى تحليل آثار الصدمات النفطية على السياسة المالية في الجزائر.

و أخيرا استخدم المنهج القياسي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن نشهدها خلال القرن 21، وقياس الآثار المترتبة عن تقلبات الأسعار في السوق الدولية على السياسة المالية الوطنية.

حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1 - بقاء ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق ثابتة في أسواق النفط في المستقبل المنظور في حين تبقى بعض تقلبات أسعار النفط لا مفرا منها بسبب خصائص وتعقيدات سوق النفط.

2 - تقلبات أسعار النفط الحالية لا ضرر لها على الاقتصاد العالمي لأن تلك التقلبات مصدرها صدمة الطلب أي مدفوعة من طرف محددات الطلب والتي لم تتمكن من إعطاء أدلة قاطعة تثبت هذا الاتجاه.

كما توصلنا أيضا إلى أن أسعار النفط وصل عبئها على الاقتصاد سنة 2007 إلى نفس المستويات التي كانت سائدة خلال الصدمات النفطية سنة 1970 من حيث مجموع التكلفة المباشرة على الاقتصاد.

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير للباحث داود سعد الله بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر.

و قام بإعطاء بعض الإقتراحات لمعالجة اضطرابات أسعار النفط كالتالي :

إبداء بعض الاقتراحات التي يمكن من خلالها للسياسة المالية أن تلعب دورا في التنمية الاقتصادية و دعم النمو إذ ينبغي على السلطات المالية والنقدية مراعاة الجوانب التالية:

1. فيما يخص سياسة الإنفاق العام يجب إعادة توجيه الإنفاق العام، وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة، و يتعلق الأمر باستغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية

[1- داود سعد الله ، تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011-2012 ، ص 52.

إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج في القطاعات وتشجيع الاستثمار الحكومي المنتج وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية.

2. فيما يتعلق بالسياسة الضريبية فيجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات أي توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي. وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل.

3. لا بد على السلطات في سياستها الائتمانية تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية، وتبني مزيد من إجراءات التحرير خاصة فيما يتعلق بخصوصة البنوك العمومية وفتح رأسمالها، وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية مع تعزيز قدرة الحكومة والبنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنباً للأزمات البنكية.

4. كما يجب عليها أيضاً تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل بالإضافة إلى إنشاء سوق مالي وتطوير مؤسسات الادخار التعاقدية حتى تساهم بدرجة كبيرة في تراكم الموارد القابلة للاستثمار.

لقد سمحت لنا دراسة بمعرفة آثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر باستخدام مقاربة النماذج الاقتصادية و باستعمال بيانات ممتدة من الفترة 1970- 2014 بالتوصل إلى أن تقلبات أسعار النفط لم تكن لها تأثير ملموس على الاقتصاد الكلي خلال 2004-2010 نظراً لأن هذه التقلبات ناجمة من جانب الطلب على عكس الأزمات النفطية خلال السبعينات والتي كانت ناجمة من جانب العرض.

ثانياً: دراسة هوام منصف، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة تدخل تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل مصرفي ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير ، تبسة 2016.

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر لذلك تمت صياغة الإشكالية التالية: ماهي انعكاسات انخفاض أسعار البترول على السياسة النقدية في الجزائر؟

حدود الدراسة:

جاء البحث لدراسة تأثير انخفاض أسعار البترول على السياسة النقدية للجزائر ، لأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على واردات النفط في تحريك الاقتصاد ، و السبب في إختيار المدة من سنة 2008 الى سنة 2015 بالإضافة الى أنها حديثة و يسهل دراستها ، توافق انخفاضين هامين للبترول في سنة 2009 و سنة 2015 ليسل المقارنة .

المنهج المستخدم في البحث :

تم الاعتماد على المنهج الإستقرائي في الجوانب النظرية من هذا البحث و المتعلقة بالسياسة النقدية و الوضعية النقدية المكونة من الكتلة و مقابلاتها ، كما سيتم استخدام الأسلوب الاستنباطي عند القيام بتحليل المعطيات الاقتصادية و النقدية في الجانب التطبيقي من البحث المتعلق بالوضعية النقدية و إدارة السياسة النقدية في الجزائر ، و الاعتماد على الإحصائيات الرسمية، كما استخدم رسوم البيانية انطلاقاً من البيانات و المعطيات لتوضيح مدى تطور و تغير المعدلات لظاهرة معينة.

نتائج الدراسة:

نرى من خلال هذه الدراسة أن تأثيرات إنخفاض البترول معقدة و متشعبة على الإقتصاد الجزائري سواء المالية أو النقدية أو التجارية و من خلال هذا البحث لم ندرس تأثيراته الكلية على السياسة النقدية ككل كان التركيز على السيولة في السوق ، سعر الصرف و التضخم لذا نرى أن المجال مفتوح لدراسة تأثيراتها الأخرى مثلاً على الودائع و جمع المدخلات و طرق و كيفية توزيع القروض.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية السابقة .

أولاً - من الدراسات الرائدة في مجال تحديد العلاقة بين المداخل النفطية و التوازنات الداخلية دراسة للدكتور عبد المجيد سليمان التويم و الدكتور محمد عبد الهادي علوين بعنوان أثر التقلبات في استهلاك الطاقة و أسعار و إنتاج النفط على اقتصاديات دول الخليج العربي بالجامعة الأردنية .

تتبع أهمية هذه الدراسة من كون كميات إنتاج و أسعار الطاقة عموماً و النفط خصوصاً لها الأثر الأكبر على الأنشطة الاقتصادية و السياسات المالية و النقدية للعديد من الدول بشكل عام و على دول الخليج العربي (السعودية و الكويت و البحرين و قطر و عمان و الإمارات) بشكل خاص. وذلك كون هذه الدول هي، بشكل أساسي، دول منتجة و مصدرة للنفط. و بناءً على ذلك، فهذا البحث يستهدف دراسة العلاقة بين استهلاك الطاقة و أسعار النفط المقرونة بتغيرات كميات الإنتاج و التوازنات النقدية و بالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول الخليج العربي.¹

وقد اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية (1980- 2007) وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية و القياسية المناسبة. و تقوم

1- عبد المجيد سليمان التويم و محمد عبد الهادي علوين، أثر التقلبات في استهلاك الطاقة و أسعار و إنتاج النفط على اقتصاديات دول الخليج العربي ، كلية الأعمال ، جامعة الأردنية ، الأردن ، 2008 ، ص 20.

الدراسة بإختبار مدى استقرار البيانات من خلال اختبار جذر الوحدة ، ودراسة درجة التكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة موضع الدراسة.

و قد أظهرت النتائج أن البيانات غير مستقرة عند المستوى و أنها مستقرة عند أخذ الفرق الأول. وعند تطبيق اختبارات التكاملية ، أظهرت نتائج هذه الاختبارات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الخليج العربي واستهلاك الطاقة عالمياً و أسعار النفط الخام. هذه النتائج تثبت أن انخفاض استهلاك الطاقة عالمياً وانخفاض أسعار الطاقة عالمياً سينعكس سلباً على مستويات النشاط الاقتصادي و التوازنات النقدية في دول الخليج العربي.

تتبع أهمية هذه الدراسة من كون كميات إنتاج وأسعار الطاقة عموماً والنفط خصوصاً لها الأثر الأكبر على الأنشطة الاقتصادية و السياسات المالية والنقدية للعديد من الدول بشكل عام و على دول الخليج العربي (السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان و الإمارات) بشكل خاص، و الدول التي تعتمد على عائدات النفط بشكل عام.

ثانياً: دراسة ، Narimen MEDACI ، بعنوان:

Évaluation de l'Efficacité de la Politique Monétaire pour la Maitrise de l'Inflation Cas de l'Algérie 1990-2013

تقييم فعالية السياسة النقدية للتحكم في التضخم بالجزائر 1990-2013 ، مجلة الاقتصاد الدولي و الإدارة الإستراتيجية لعملية الأعمال ، الدولي الثاني حول الأعمال و الاقتصاد و التسويق و إدارة البحوث ، المدرسة الوطنية للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، المجلد 05 ، الجزائر 2015.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل التضخم الذي يستهدف بنك الجزائر و الذي من خلاله تظهر مبادرة النظام المصرفي و كذلك النظام النقدي لتحقيق هدف السياسة النقدية ، حيث كانت النتائج المتوصل إليها أن مبادرة بنك الجزائر لم تكن نهائية من حيث استهداف التضخم ، و في الواقع أنها نفتقر لإستراتيجية صارمة و قواعد مقيدة على دور بنك الجزائر كمنظم للسيولة ، كما أنه يجب إجراء إصلاحات لإعطاء المصدقية لعمل بنك الجزائر في مهمته الرامية الى استهداف التضخم ، وذلك لإدماج سياسته في عملية النمو.

و ينبغي إعادة توجيه السيولة الفائضة إلى تمويل المكثف للاقتصاد، و على وجه الخصوص القطاع المتراجع أي في انخفاض و بالتحديد الصناعة و خاصة الصناعات التحويلية و كذلك قطاع الاستثمار الخاص لدعم النمو الاقتصادي و تحقيق الأهداف الوسطية للسياسة النقدية.

المطلب الثالث : أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسات السابقة.

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات المحلية والأجنبية نتطرق الآن لتبيان أوجه التشابه و الاختلاف بينهما على النحو التالي :

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراستين.

✓ اعتمدت الدراستين على المنهج التحليلي و القياسي معا ،الأول يهدف الى تحليل العوامل المسببة للتغيرات في أسعار النفط خلال فترة الدراسة و بالإضافة إلى علاقة هذه المتغيرات بالسياسة المالية و الناتج الداخلي الخام ، أما المنهج الثاني كان لدراسة العلاقة الإحصائية بين التقلبات النفطية و باقي العوامل موضوع الدراسة.

✓ تتفق الدراستين في أن انخفاض أسعار النفط إلى انعكاسات كبيرة مثل تراجع في العوائد البترولية و انخفاض الإنفاق الحكومي و بالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي ككل ، بالإضافة إلى تراجع الدخل المحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة ارتفاع أسعار الواردات ،كما يؤثر انخفاض الأسعار سلبا على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ،ونمو الصادرات أيضا ،ونمو فوائض الميزان التجاري و الموازنات العامة.

الفرع الثاني- أوجه الاختلاف بين الدراستين .

✓ اعتمدت الدراسات الأجنبية علي سعر النفط كمتغير مستقل وحيد ، أما في الدراسات المحلية تم التطرق الي بعض السياسات المالية كمتغير يؤثر على التوازنات النقدية.

✓ في الدراسات الأجنبية اعتمدت الأدوات الإحصائية علي تقارير و مؤشرات خارجية أما الدراسات المحلية أغلبها أعتمد على إحصائيات البنك المركزي الجزائري، و الديوان الوطني للإحصاء.

✓ الدراسة المحلية أعطت آليات للحد من أثار تقلبات أسعار سوق النفط مثل و تبني مزيد من إجراءات التحرير خاصة فيما يتعلق بخصوصة البنوك العمومية و فتح رأسمالها، وتسهيل إعتقاد البنوك الأجنبية مع تعزيز قدرة الحكومة و البنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنباً للأزمات البنكية.

✓ أما الدراسة الأجنبية اعتبرت أن أثار التقلبات شي حتمي لا يمكن التخلص منه فقط يمكن التقليل من آثاره.

من خلال ما سبق يتضح لنا أهمية موضوع التقلبات النفطية، على اقتصاديات الدول النامية خصوصا المصدرة للبترول منها و ذلك للارتباط الشديد لاقتصادياتها بالعوائد النفطية و عدم اكتسابها لأدوات التحكم في الأسعار في السوق الدولي لتظل دائما معرضة للازمات و الصدمات النفطية و تأثيرها على أدوات السياسة المالية و النقدية.

خلاصة الفصل الأول:

خلاصة لما تقدم في هذا الفصل يمكن القول أن السياسة النقدية أنها السياسة التي يكون مجالاً عرض النقود و ما يؤثر فيها من حيث كميتها و سرعة دورانها و التأثير في حجم الائتمان الممنوح من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة خاصة في الحد من التضخم و الإستقرار في الأسعار الصرف و هذه النقود مقسمة حسب درجة سيولتها، و يتم إصدارها حسب قيمة مقابلاتها و تتمثل هذه المقابلات في الاحتياطي من الذهب و العملات الأجنبية و القروض الممنوحة للخزينة العمومية... الخ.

حيث استخلصنا أن أسعار النفط هي مستمرة إما بالارتفاع أو بالانخفاض نتيجة لأسباب خارجية التي تؤثر على الأسواق النفطية العالمية كانت التوازنات النقدية الداخلية و مؤشراتنا في تطور وفقاً لهذه التغيرات حيث أن السياسة النقدية المعتمدة في فترة تراجع الأسعار و نقص السيولة تختلف عن تلك المعتمدة في فترات ارتفاع الأسعار من حيث الأدوات و التوجه إما بالانكماش أو التوسع.

الفصل الأول

الإطار النظري للتوازنات
النقدية الداخلية و تطورها
في ظل تقلبات أسعار النفط

تمهيد :

يعتبر الاقتصاد القياسي العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية كمية يهدف أساسا الى اختيار مدى صحة هذه العلاقة التي تقدمها النظريات أو تفسرها بعض الظواهر الاقتصادية، أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية و قياسها.

و للوقوف على مدى تأثير التقلبات النفطية على التوازنات النقدية الداخلية كان من الضروري القيام بدراسة قياسية بغرض التعرف أكثر على العلاقة القائمة بين التوازنات النقدية الداخلية للجزائر و أسعار النفط ، وهذا ما سيتم دراسته ، فمن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى :

- **المبحث الأول :** التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017).
- **المبحث الثاني :** المعالجة الإحصائية للنموذج الانحدار الخطي المتعدد و تحليله اقتصاديا.

المبحث الأول : التوازنات النقدية الداخلية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017).

يلعب قطاع المحروقات دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري و استقراره لأنه يشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات حيث يساهم إيجابا في نمو الاقتصادي و استقرار التوازنات النقدية الخارجية و الداخلية لما يحققه من مداخيل كبيرة عند ارتفاع أسعار النفط، و انعكاس عند انخفاض الأسعار.

و بالتالي فإن استقرار مؤشرات التوازن النقدي الداخلي في الجزائر مرهونة بأسعار النفط فهي تتغير بتغيرها ، و من خلال هذا المبحث سيتم عرض تطورات مؤشرات التوازن النقدي الداخلي في ظل تطورات أسعار النفط و تقلباته من خلال ثلاثة مطالب كما يلي:

- المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2017
- المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية M2 و مقابلاتها خلال الفترة 1990-2017
- المطلب الثالث: تطور مؤشرات التوازن النقدي الداخلي خلال الفترة 1990-2017.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

تكمن الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر كونه يمثل 98% إجمالي الصادرات، و 64% من الإيرادات العامة، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأتية من صادرات النفط.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط و أهم تقلباته خلال الفترة (1990-2017).

شهدت الفترة (1990-2017) تطورات هامة لأسعار النفط، كما تعرضت هذه الأخيرة إلى عدة تقلبات حادة، و التي سوف يتم التطرق إليها من خلال المطلب

1- المرحلة الأولى (1990-1999): يمكن توضيح تطور أسعار النفط لهذه المرحلة من خلال الجدول الموالي:

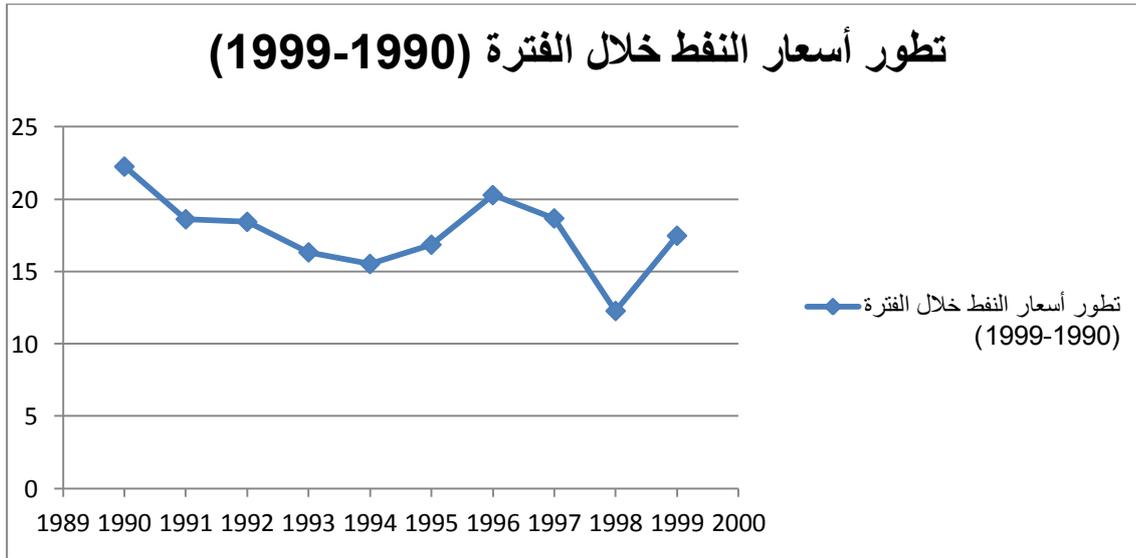
الجدول رقم (1-2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
سعر النفط (البرميل/دولار)	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
سعر النفط (البرميل/دولار)	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1-2).

كما يمكن توضيح تطور أسعار النفط للفترة الممتدة من 1990-1999 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2) : تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (1-2) باستخدام برنامج excel.

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتبين أن فترة التسعينيات لم تعرف تطورا كبيرا في أسعار النفط، فقط شهدت الأسعار خلال هذه الفترة تذبذبا بين التحسن تارة و الاستقرار تارة ثانية و التدهور الشديد تارة ثالثة.

ففي بداية الفترة و بالتحديد سنة 1990 وصل سعر البرميل الى 22.26 دولار سنة 1990، ليتراجع تدريجيا بعد ذلك وصولا الى 15.53 دولار سنة 1994 و يرجع سبب ذلك الى "استخدام المنظمة OPEC للمخزون الاحتياطي الاستراتيجي ، حيث أعلنت الو.م.أ عن الإفراج عن 33.75 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي البترولي بمعدل 1.125 مليون برميل يوميا و لمدة شهر¹ و في سنة 1995 ارتفع سعر البرميل الى 16.86 دولار ، و بقي على حاله من الاستقرار خلال سنتي 1996 و 1997 بسعر 20.29 و 18.68 دولار للبرميل على التوالي .

● **السنة 1998:** ففي هذه السنة تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية أدت الى اختلال كبير في العرض و الطلب فتدهورت أسعار النفط الى أدنى مستوى لها بما يقل عن 12.28 دولار للبرميل من نفس السنة ، و لو رجعنا الى الوراء 1997 بلغت الزيادة مليوني برميل يوميا ، و قد وفرت هذه الزيادة مجالا لكميات إضافية غي كل دولة من الدول المنتجة في أنحاء العالم بما في ذلك دول الاوبك².

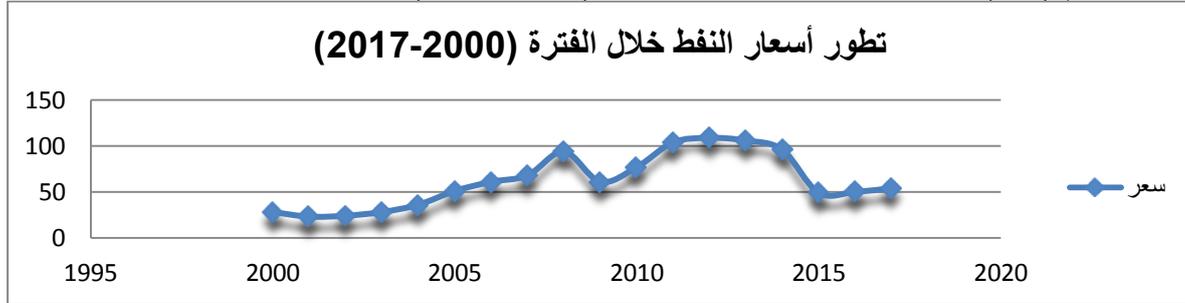
● **المرحلة الثانية (2000-2017):** تميزت هذه الفترة بتغير أسعار النفط و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
سعر النفط (البرميل/دولار)	94.45	68.08	61.08	50.64	36.05	28.10	24.36	23.12	27.60
السنوات	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
سعر النفط (البرميل/دولار)	53.98	50.29	49.49	96.29	105.87	109.45	104.46	77.45	61.09

كما يمكن توضيح تطور أسعار النفط للفترة من 2000-2017 من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2-2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتضح أن بداية الألفية الجديدة تزامنت مع تطورات و تقلبات حادة نحو الارتفاع على مستوى أسعار النفط ، حيث عرفت هذه المرحلة بفترة فائض السيولة أو ما يطلق عليها بالحبوحة المالية. حيث شهدت سنة 2001 تراجعاً مقارنة بسنة 2000 بسبب عوامل عدة أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أما في الفترة (2002-2008) بلغت أسعار النفط مستويات قياسية فقد انتقلت من 24.36 دولار سنة 2002 الى 36.05 دولار سنة 2004 ثم إلى 94.45 دولار سنة 2008 و هذا بسبب

1 اخديمي عبد الحميد : آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية ،مراجعة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقد و مالية و البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،2010-2011،ص 21.
2 نفس المرجع ،ص 64.

ارتفاع النمو الاقتصادي و الطلب العالمي على النفط ، حيث تولد عن ذلك صدمتين متتاليتين لسنتي 2004 و 2008.

● **السنة 2004:** تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل ، إذ وصل المعدل السنوي لسعر النفط إلى 36 دولار للبرميل ، لقد تمثلت أحداث عام 2004 أساسا في الاضطرابات العمالة في نيجيريا و الهجمات المتكررة على امتدادات النفط و غيرها و ما يثيره من خوف بين الحين و الآخر حول انقطاع الامدادات النفطية السبب الرئيسي زيادة الطلب على النفط الذي ميز عام 2004 ، بالإضافة إلى ازدياد الطلب على النفط في الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا ، خاصة الصين و الهند و حاليا تلعب دورا كبيرا في ارتفاع أسعار النفط¹

● **السنة 2008:** سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ 2004 حيث بلغ سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008 ، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009² . ثم عاودت الارتفاع من جديد خلال الفترة (2010-2013) و كذلك النصف الأول من سنة 2014 حيث تجاوز فيها سعر البرميل 100 دولار ، لتعود و تنخفض مجددا بداية من النصف الثاني من سنة 2014.

● **السنة 2014 :** عرفت أسواق النفط العالمية تقيها في أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية ، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط و تداول سلطتها على تحديد الأسعار . كذلك من أهم عوامل انهيار أسعار النفط مايلي :

- انخفاض الطلب العالمي على الطاقة و ارتفاع قيمة الدولار إلى مستويات قياسية .

- رفض منظمة الاوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن من خلال تقليص حجم الإنتاج.

- كذلك ظهور منتجين بديلين و ارتفاع إنتاجهما ، هما النفط الصخري و الغاز الصخري³.

و في سنة 2015 تواصل سعر النفط في الانخفاض ليصل إلى 49.49 دولار للبرميل و هو تدهور و انهيار كبير تجاوز نسبة 50 % مقارنة بالأسعار التي كانت في السنوات القليلة الماضية .

أما خلال سنة 2016 و 2017 إرتفع سعر النفط تدريجيا مقارنة بسنة 2015 ليصل إلى 53.98 دولار خلال سنة 2017.

1 طول حمزة، تقلبات أسعار البترول و أثرها على النمو الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية تحليلية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص، ص: 39-40.

2 مريم شطبي محمود، مداخلة بعنوان : انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، ضمن المحور الثاني : التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة حول : أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري ، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة ، كلية الشريعة و الاقتصاد ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، الجزائر ، 14 ماي 2015 ، ص 5.

3 بوركاب نبيل ، راهم فريد ، انهيار أسعار النفط : الاسباب و النتائج ، المؤتمر الأول للسياسات الاستخدمية للمواد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، سطيف ، الجزائر ، 2015 ، ص 4.

و مما سبق يلاحظ أن أسعار النفط تميزت بالتقلب و عدم الاستقرار، و هذا بسبب تأثر السوق بالعديد من التغيرات العالمية سواء كانت سياسية ، اقتصادية .. الخ.
الفرع الثاني: تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-2017).

تمثل صادرات المحروقات نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات في الجزائر بـ 98% و من خلال هذا الفرع سوف يتم عرض تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-2017) كالآتي:

1- المرحلة الأولى (1990-1999): يمكن توضيح تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات لهذه الفترة من خلال الجدول التالي:

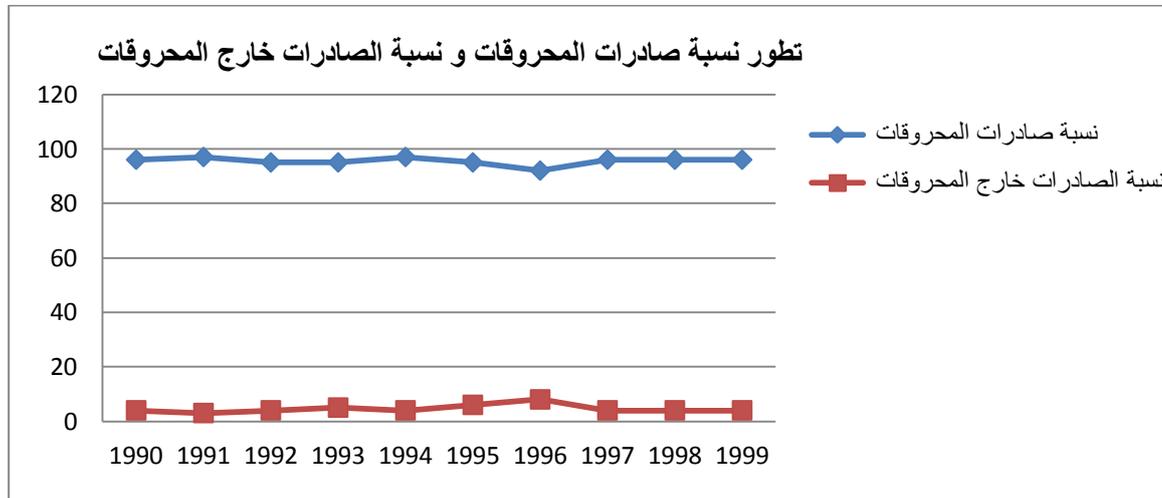
الجدول رقم (2-3) : تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-1999).
 الوحدة : مليون دولار

السنوات	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات %	نسبة الصادرات خارج المحروقات %
1990	1446053	13956.83	96.47	03.53
1991	13345.65	12929.27	96.88	03.12
1992	12194.96	11688.87	95.85	04.15
1993	10807.22	10292.80	95.24	04.76
1994	9771.30	9435.167	96.56	03.44
1995	11183.73	10575.34	94.56	05.44
1996	14277.68	13142.60	92.05	07.95
1997	14507.98	13975.09	96.32	03.68
1998	11104.33	10684.59	96.22	03.78
1999	13692.40	13210.43	96.48	03.52

Source : world development indicators data :<http://data.worldbank.org.dz>.

كما يمكن توضيح تطور نسبة صادرات المحروقات و نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 1990 - 1999 من خلال الشكل الموالي .

الشكل رقم (2-3) : تطور نسبة صادرات المحروقات و نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-1999).



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتضح أن قطاع المحروقات يستحوذ على نسبة كبيرة جدا تفوق 98% من إجمالي الصادرات الكلية للجزائر، ففي حين تبقى نسبة جد ضئيلة لا تتعدى في الغالب 5% بالنسبة للقطاعات الأخرى ، أما بخصوص تطور الصادرات الكلية و من خلال أرقام الجدول السابق نتضح أنها تتغير طرديا مع تطور صادرات المحروقات حيث أنها ترتفع بارتفاعها و تنخفض بانخفاضها .

و لو رجعنا الى الجدول رقم (2-1) و استقراء حركة تطور سعر النفط نجد أنه هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و الصادرات.

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت على نسبة ضئيلة لم تتعدى 5% ما عدا سنة 1996 حيث وصلت فيها الى 7.95% و قيمتها لم تتعدى الألف مليون دولار سنويا طوال الفترة (1990-1999) و هذا راجع لكونها غير مرتبطة بقطاع المحروقات و تقلبات الأسعار النفطية، بل ترتبط بضعف الهياكل و القطاعات الاقتصادية

2- المرحلة الثانية (2000-2017) : يمكن توضيح تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-4) : تطور صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2017).

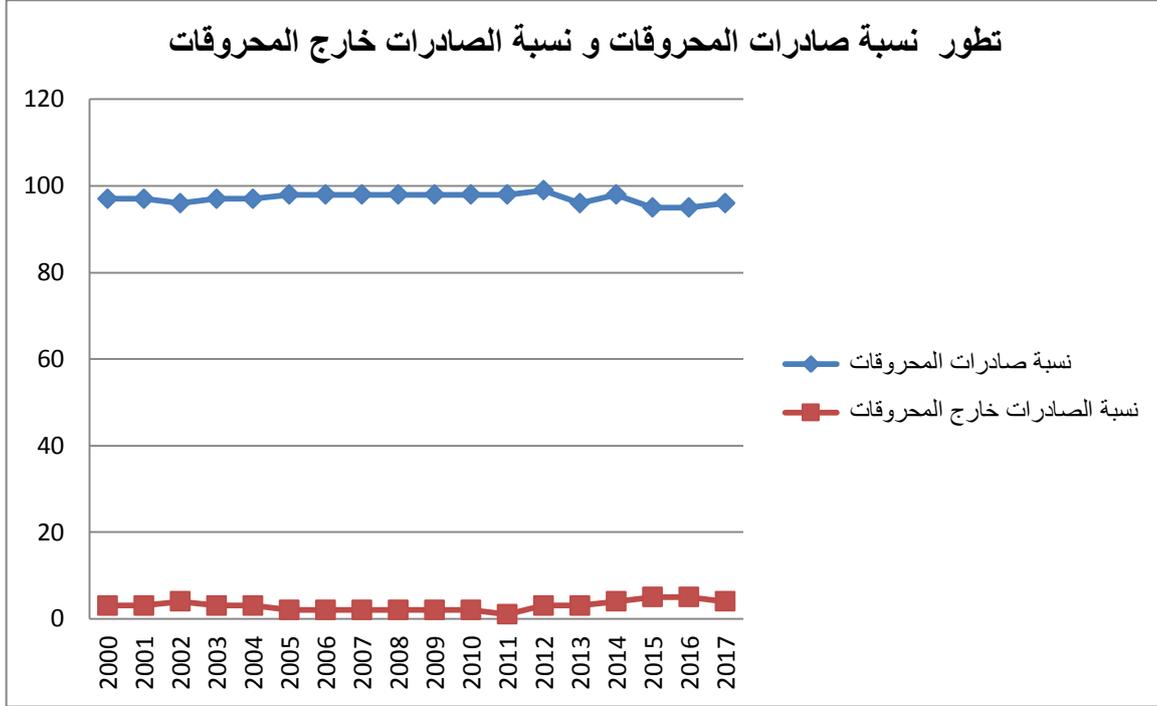
الوحدة:مليون دولار

السنوات	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات %	نسبة الصادرات خارج المحروقات %
2000	23050.17	22409.38	97.22	2.78
2001	20085.44	19404.54	96.61	3.39
2002	20152.51	19368.58	96.11	3.89
2003	26015.07	25304.86	97.27	2.73
2004	34178.43	33282.96	97.38	2.62
2005	48714.92	47755.24	98.03	1.97
2006	57121.82	55927.97	97.91	2.09
2007	63511.38	62107.78	97.79	2.21
2008	88223.26	86088.26	97.58	2.42
2009	45180.00	44140.68	97.70	2.30
2010	57090.00	56120.00	98.30	1.70
2011	66792.30	65891.54	98.30	1.35
2012	73903.00	71829.00	98.65	2.81
2013	65733.00	63722.00	96.19	3.06
2014	62886.00	60304.00	96.94	4.11
2015	28860.00	27290.00	94.55	5.45
2016	36657.00	30800.00	94.60	5.40
2017	42095.00	37141.00	96.40	3.60

Source : world development indicators data :<http://data.worldbank.org.dz>.

كما يمكن توضيح تطور نسبة صادرات المحروقات و نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2000-2017 من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-4) : تطور نسبة صادرات المحروقات و نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2017).



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4) بالإعتماد على برنامج Excel.

من خلال معطيات الجدول و الشكل السابقين يتضح أنه لازال قطاع المحروقات يستحوذ على أكبر نسبة من إجمالي الصادرات ، و تجاوز بذلك نسبة 96% خلال الفترة (2000-2017) باستثناء سنوات 2014 و 2015 و 2016 و 2017 فقد انخفضت نسبة إلى 95.89% و 94.55% و 94.60% و 96.60% على التوالي ، و تبقي حصة صغيرة جدا لباقي القطاعات الأخرى لا تتجاوز نسبة 5%.

أما عن تطور قيمة إجمالي الصادرات من المحروقات بالإضافة الى تطور نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2017) ، فقد مرت بثلاث حالات هي كالآتي :

- من 2000- الى 2008 : إنتقلت فيها قيمتي الصادرات الكلية و صادرات المحروقات من 23050.17 و 22409.38 مليون دولار دولار سنة 2000 على التوالي الى 88223.26 و 86088.26 مليون دولار على التوالي ، و هي تطور كبير جدا ما يفسره الارتفاع المستمر لأسعار النفط و ما شهدته هذه الفترة من تزايد جهود الدولة في تنمية صادراتها لدعم النمو الاقتصادي و تطبيق برامج الإنعاش و التنمية دون عدم نسيان ، أن هذه شهدت صدمتين نفطيتين سنتي 2004 و 2008 تمثلتا في ارتفاع شديد لأسعار النفط و أما بخصوص نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 4%.

- من 2009 إلى 2013 إن ما شهده العالم من الأزمة المالية العالمية و التي تمثلت في أزمة الرهن العقاري لعام 2008 كان له أثرا كبيرا على جميع القطاعات و من بينها

قطاع المحروقات، و بالتالي أدى ذلك الى انخفاض قمتي الصادرات الكلية وصادرات المحروقات للجزائر لتبلغ 45180 و 44140.68 مليون دولار على التوالي ، لتعود و ترتفع من جديد بداية من سنة 2010 إلى غاية 2013 ، حيث وصلت فيها إلى ما يقارب 65733 مليون دولار بالنسبة لإجمالي الصادرات، 63722 مليون دولار بالنسبة لصادرات قطاع المحروقات ، في حين بقيت نسبة الصادرات خارج قطاعات المحروقات ضئيلة جدا لم تتجاوز نسبة 3 % أي لم تتجاوز مليون دولار سنويا.

- من 2014 و 2017 فقد تراجعت قيمتي الصادرات الكلية و صادرات قطاع المحروقات لتصل في سنة 2014 الى 28860 و 27290 مليون دولار على التوالي و هذا راجع إلى الأزمة النفطية التي كانت بدايتها من النصف الثاني من سنة 2014 و التي تمثلت في انهيار أسعار النفط بنسبة فاقت 50% من الأسعار التي كانت عليها من قبل ، و أما عن الصادرات خارج المحروقات فبقيت على نسبة ضعيفة لم تتطور لترتفع قيمة الصادرات للمحروقات من سنة 2016 إلى 2017 من 30800 الي 37141 مليون دولار لتتخفض خلال نسبة الصادرات خارج المحروقات خلال نفس الفترة من 5.4 % الى 3.6 %.

يمكن ملاحظة من خلال ما سبق المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني طوال الفترة (1990-2017)، كذلك الأرقام القوية نظرا للحجم الكبير الذي سيطر عليه قطاع المحروقات على حجم الصادرات الجزائرية للخارج يعكس بدوره ضعف القطاعات الأخرى التي لا تتجاوز 2 % من مجموع الصادرات.

الفرع الثالث- تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2017).

للجباية النفطية حصة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر و من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تطورها للفترة (1990-2017) عبر مرحلتين كالتالي:

1- المرحلة الأولى (1990-1999): يمكن توضيح تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

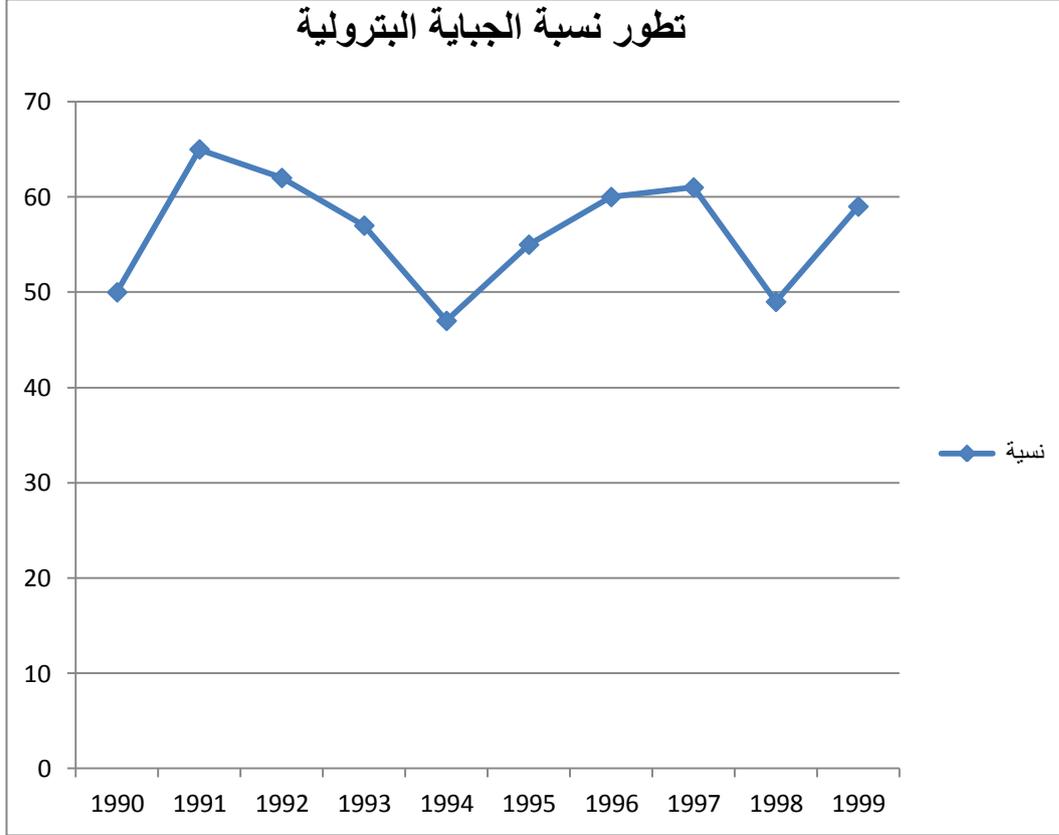
الجدول رقم (2-5): تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-1999).

المسنوات	الإيرادات العامة (10 ⁶ DA)	الجبائية النفطية (10 ⁶ DA)	نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة %
1990	152500	76200	49.96
1991	248900	161500	64.14
1992	311864	193800	62.14
1993	313949	179800	57.27
1994	477181	222176	46.56
1995	611731	336148	54.95
1996	825157	495997	60.10
1997	926668	564765	60.94
1998	774511	378556	48.87
1999	950596	560121	58.92

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات رقم (1-2).

كما يمكن توضيح تطور نسبة الجباية النفطية للفترة الممتدة من 1990-1999 من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم : (2-5): تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-1999).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-5) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتضح أن قيمة كل من الإيرادات العامة و الجباية النفطية خلال الفترة (1990-1999) كانت في إرتفاع مستمر ، حيث إنتقلت قيمة كل منهما على التوالي من 152500 و 76200 مليون دينار جزائري سنة 1990 الى 950121 مليون دينار جزائري سنة 1999، باستثناء سنة 1998 حيث تراجع فيها كلا القيمتين الى 774511 و 378556 مليون دينار جزائري ، و ذلك راجع للصدمة النفطية التي شهدتها السوق النفطية و التي تسببت في انهيار أسعار النفط الى أدنى مستوياته. و يتضح من خلال ذلك أنه توجد علاقة طردية تربط بين قيمة الإيرادات العامة و الجباية النفطية لأن هذه الأخيرة تمثل نسبة تفوق 50 % بالرغم من تعدد مصادر الإيرادات في الجزائر. فبالرجوع الى الجدول و الشكل السابقين نجد أن نسبة الجباية البترولية في أغلب السنوات قاربت 60 % من إجمالي الإيرادات.

2- المرحلة الثانية (2000-2017): يمكن توضيح تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات لهذه الفترة من خلال الموالي:

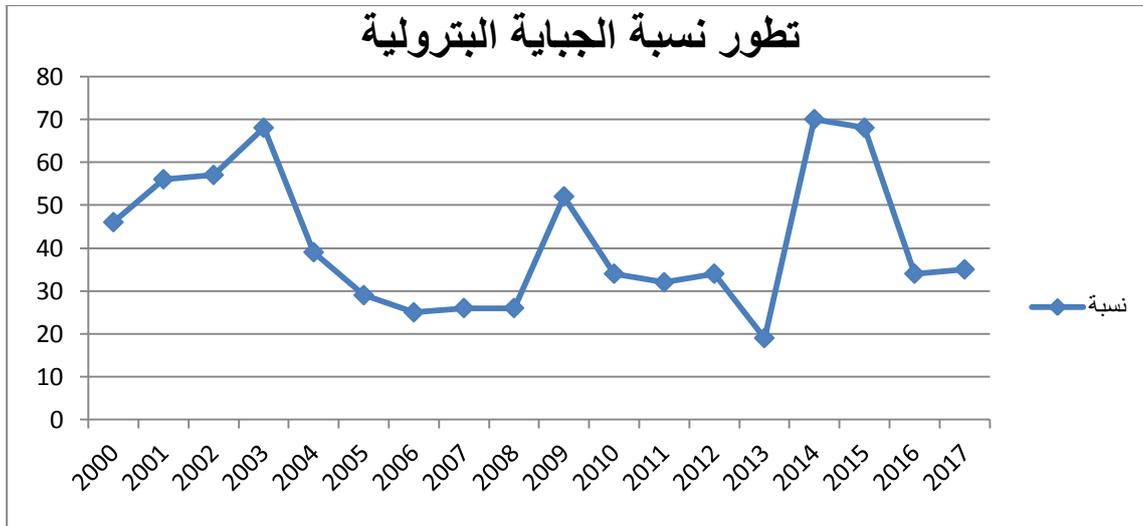
الجدول رقم (2-6): تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2017).

السنوات	الإيرادات العامة (10DA)	الجبائية النفطية (10DA)	نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة %
2000	1578161	720000	45.62
2001	1505526	841600	55.90
2002	1603188	916400	57.16
2003	1974400	135000	68.37
2004	2229700	862200	38.66
2005	3082600	899000	29.16
2006	3639800	916000	25.16
2007	3687800	973000	26.38
2008	5190500	1715400	26.04
2009	3676000	1927000	52.42
2010	4379600	1501700	34.28
2011	5454300	173274	31.76
2012	5666600	192700	34.08
2013	5873600	1101605	18.75
2014	4862900	208830	69.67
2015	4680400	2005800	68.49
2016	5011581	1682550	33.57
2017	6047885	2126987	35.16

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (1-2)

كذلك يمكن توضيح تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للفترة الممتدة من 2000-2017 من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-6): تطور نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-6) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول و الشكل السابقين و المتعلقة بتطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) يمكن ملاحظة 3 حالات و هي كالآتي :

- من 2000- إلى 2008: انتقلت قيمة الإيرادات العامة و الجباية النفطية على التوالي من 1715400 و 1578161 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 5190500 و 720000 مليون دينار جزائري سنة 2008 و هذا بسبب تواصل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، و أما بخصوص تطور نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات فقد انتقلت من 45.62% سنة 2000 إلى 68.37 سنة 2003 ، ثم انخفضت تدريجيا بعد ذلك لتصل إلى 33.04% سنة 2008 و سبب هذا الانخفاض راجع إلى جهود الدولة في دعم و تطور القطاعات الأخرى و دفع عجلة التنمية و محاولتها لتخفيف حصة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة.

- من 2009 إلى 2013: في سنة 2009 تراجعت قيمة كل من الإيرادات العامة و الجباية النفطية إلى 3676000 و 1927000 مليون جزائري على التوالي ، و يرجع ذلك لترجع سعر النفط بسبب مخلفات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، لتعود و ترتفع بعد ذلك لتصل إلى 5873600 و 1101605 مليون دينار جزائري على التوالي في سنة 2013. و أما عن نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة فقد كانت تمثل نسبة 52.42% سنة 2009 لتتراجع تدريجيا إلى 18.75% سنة 2013.

- أما عن سنتي 2014 و 2015 فقد تراجعت فيهما قيمتي الإيرادات العامة و الجباية النفطية بسبب تراجع أسعار النفط بداية من النصف الثاني من سنة 2014 ، حيث وصلت قيمتها على التوالي إلى 4680400 و 2005800 مليون دينار جزائري سنة 2015 ، في حين لوحظ أن نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة ارتفعت لتصل إلى 64.48% سنة 2015 .

- أما سنتي 2016-2017 ارتفعت فيها قيمة الإيرادات العامة و الجباية النفطية مقارنة بسنتي 2014 و 2015 و ذلك لارتفاع في قيمة النفط. و على العموم فان الجباية النفطية في الجزائر خلال الفترة المدروسة تمثل حصة معتبرة من إجمالي الإيرادات العامة ، تفوق 60% في الغالب، و هذا ما يوضح الأهمية الكبيرة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري .

و مما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات، فهو يرتبط ارتباطا كبيرا بهذا القطاع و يتأثر بالتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية.

المطلب الثاني: تطور المجمعات النقدية M2.M1 مقابلاتها خلال الفترة 1990-2017.

عرفت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع تطورات كبيرة بداية من السبعينات و كذلك بالنسبة لمقابلاتها فهي أيضا شهدت تغيرات كبيرة خلال هذه الفترة ، فمن خلال هذا خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إليها.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة 1990-2017.

تحتوي الكتلة النقدية (M2) بالمفهوم الواسع على مجموع المتحات النقدية (M1) ، و شبه النقدية حيث يمكن تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين : مرحلة نقص السيولة من (1990-1999) و مرحلة فائض في السيولة من (2000-2017) و التي سوف يتم التطرق إليها. **1- المرحلة الأولى 1990-1999:** تميزت هذه الفترة بنقص في السيولة و يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية للفترة الممتدة من (1990-1999) من خلال الجدول الموالي:

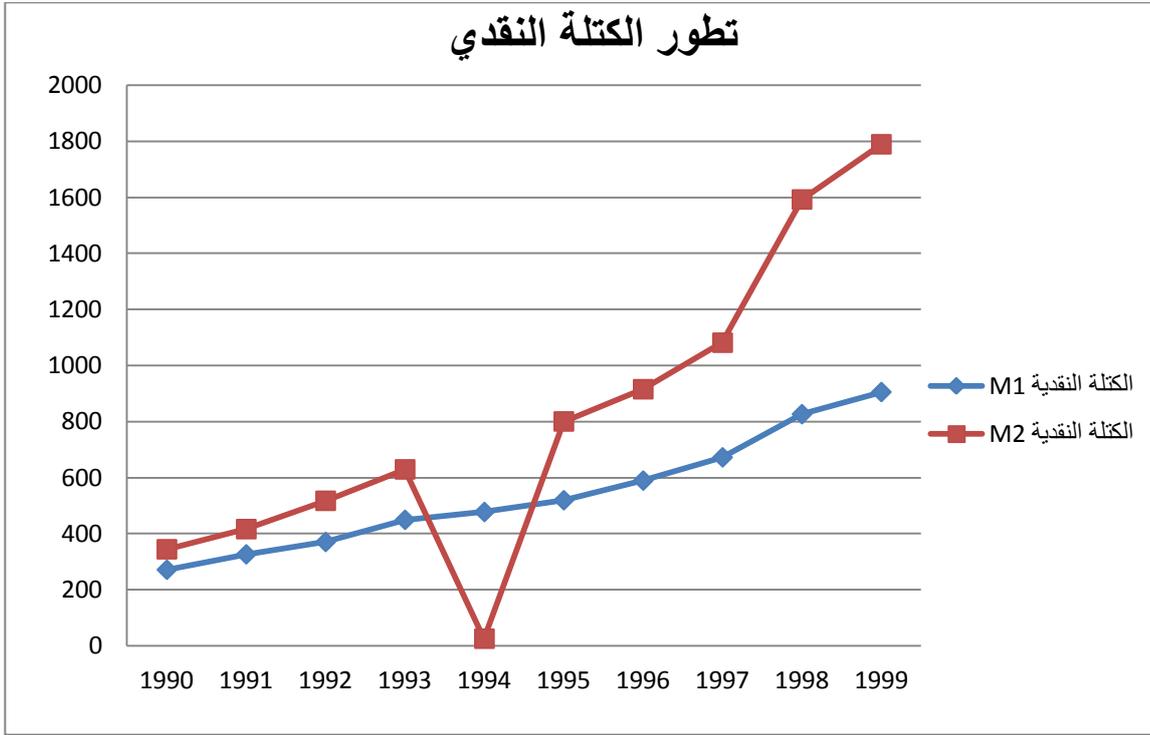
الجدول رقم (2-7) : تطور الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة :مليار دينار جزائري.

السنوات	النقود القانونية	النقدية الكتابية	الكتلة النقدية (M1)	معدل النمو	أشباه النقود	الكتلة النقدية (M2)	معدل النمو
1990	134.9	136.14	271.04	-	72.9	343.94	-
1991	157.2	168.7	325.93	20.25	90.3	416.23	21.02
1992	185.4	184.97	370.37	13.63	146.2	516.57	24.1
1993	212.0	236.58	448.58	21.11	180.5	629.08	21.78
1994	224.3	252.84	477.14	3.36	247.7	724.84	15.22
1995	249.8	269.3	519.1	9.1	280.5	799.6	10.51
1996	290.6	298.2	589.1	13.48	326.0	915.1	14.44
1997	337.6	334.0	671.6	14.0	410.0	1081.5	18.18
1998	390.4	436.0	826.4	23.05	766.1	1592.5	19.10
1999	440.0	465.2	905.2	9.53	884.2	1789.4	12.4

المصدر: سمير آيت يحي ، التحديات النقدية و نظام الصرف الملائم الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية، كلية و العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، 2013-2014، ص 231 .

كما يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية للفترة 1990-1999 من خلال الشكل الموالي:
الشكل رقم (2-7) : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-1999.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-7)

يتضح من خلال الجدول و الشكل السابقين أن الكتلة النقدية M2 شهدت منذ 1990 ارتفاعاً مستقراً وقد حققت أعلى نسبة زيادة خلال سنة 1992 و التي قدرت بـ: 24.1 و السبب في ذلك هو التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز الضخم للميزانية و صندوق إعادة التقييم الذي أنشأ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة ، أما النسبة الدنيا فقدت بـ 10.51 و كان ذلك سنة 1995 بسبب انطلاق في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1995-1995) و الذي كان من أهم أهدافه الحد من توسع الكتلة النقدية M2 و بالتالي التحكم في التدفق النقدي¹ ، و هذا راجع الى أن السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة كانت صارمة ، من خلال الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة في إطار التعديل الهيكلي على الرغم من تحديد الأسعار و سعر الصرف ، عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة بدلا من الإفراط في الإصدار النقدي.

2- المرحلة الثانية 2000-2017: يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2017 و التي تميزت بفائض في السيولة من خلال الجدول الموالي:

1 سمير أيت يحي، التحديات النقدية و نظام الصرف الملائم للجزائر ، مرجع سابق ص 230.

الجدول رقم (8-2) : تطور الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة 2000-2017.

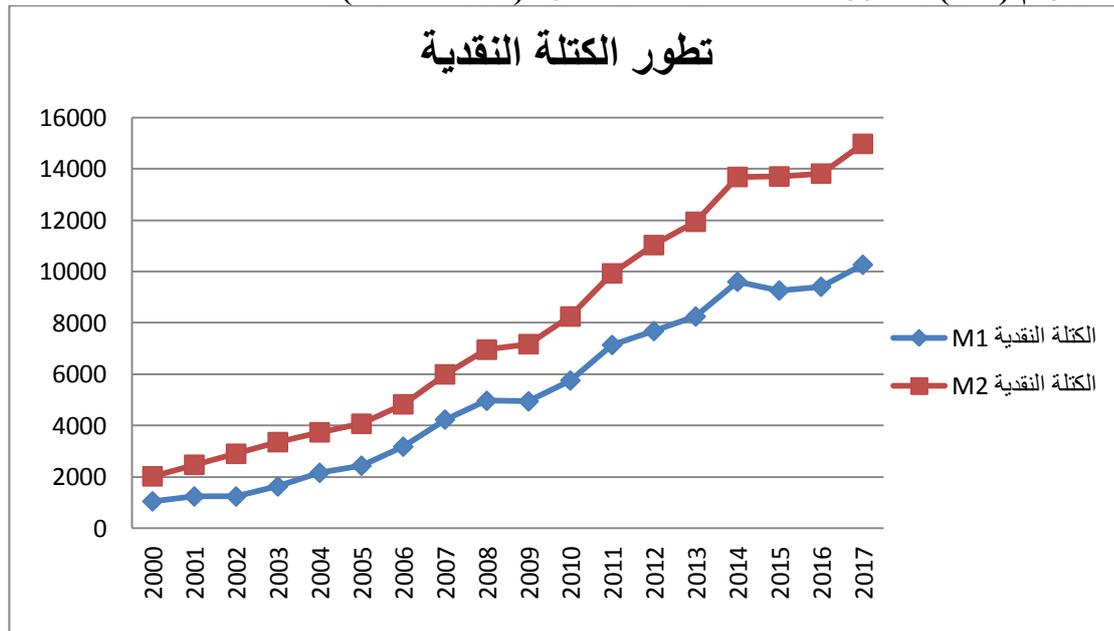
الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية (M1)	معدل النمو	أشباه النقود	الكتلة النقدية (M2)	معدل النمو
2000	484.5	563.7	1048.2	15.8	974.3	2022.5	13
2001	577.2	661.3	1238.5	18.2	1235.0	2473.5	22.3
2002	664.7	751.6	1238.5	14.4	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	849.0	1630.4	15.1	1724.0	3354.4	15.6
2004	874.4	1286.2	2160.5	32.5	1577.5	3738.0	11.4
2005	921.0	1516.5	2437.5	12.6	1649.8	4070.4	11.17
2006	1081.4	2096.4	3177.8	30.4	1761.0	4827.6	18.6
2007	12284.5	2949.1	4233.6	33.2	1991.0	5994.6	24.2
2008	1540.0	3424.9	4964.9	17.3	2228.9	6955.9	16
2009	1829.4	3114.8	4944.2	-0.4	2524.3	7173.1	3
2010	2098.6	3657.8	5756.4	16.4	2787.5	8280.7	15.4
2011	2571.5	4570.2	7141.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9
2012	2952.3	4729.5	7681.8	7.6	3331.5	11013.3	10.9
2013	3204.0	5045.8	8249.8	7.4	3691.7	11941.5	8.4
2014	3658.9	5944.1	9603.0	16.4	4083.3	13686.7	14.6
2015	4108.1	5153.1	9261.2	-3.6	4443.3	13704.5	0.1
2016	4452.6	5978.2	9407.0	3	4409.3	13816.3	10.03
2017	4784.0	6425.4	10266.1	15.04	4708.5	14974.6	9.01

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على تقارير بنك الجزائر

كما يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية للفترة الممتدة من 2000-2017 من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (8-2) : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2017-2000).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8-2) باستخدام برنامج Excel.

يتضح من خلال الجدول و الشكل السابقين أن الكتلة النقدية M2 تضاعفت بين الفترة 2000-2017 بـ : 6.77 مرة ، إذا بلغت سنة 2015 13704.5 مليار دينار بعد أن كانت تقدر بـ : 2022.5 مليار دينار سنة 2000 و هذا راجع الى الارتفاع المتواصل في أسعار النفط في الأسواق الدولية .

ففي سنة 2001 بلغت نسبة ارتفاع الكتلة النقدية 22.3 % أي أنها ارتفعت بقيمة 451 مليار دينار في ظرف سنة واحدة ، و هذا بسبب عاملين أساسيين هما : الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية ، و الانطلاق في تنفيذ المشاريع الاقتصادية المبرمجة في اطار برنامج الانتعاش الاقتصادي ، حيث تم تخصيص مبلغ 520 مليار دينار تغطي المدة الممتدة من أفريل 2001 الى أفريل 2004 و هذا ما أدى الى ارتفاع الكتلة النقدية M2 ثم تبعته بعد ذلك برنامج دعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العمومي و استمرار الانفراج المالي مشكلا خطوة غير مسبوقه في تاريخ الاقتصاد الجزائري ، حيث خصص مبلغ 4203 مليار دينار تغطي المدة الممتدة من 2005 الى 2009 و هذا دعم و تعزيز النتائج المحققة في البرنامج السابق.

و من خلال الاستراتيجية المنتهجة في دعم النمو أدت الى استمرار تزايد حجم الكتلة النقدية M2 حيث كانت تقدر بـ : 4070.4 مليار سنة 2005 ثم انتقلت الى 7173.1 سنة 2009 أي بقيمة زيادة تقدر بـ : 3102.7 مليار دينار.

أما فيما يخص الفترة الممتدة من 2007 الى 2010 فقد شهدت تغيرا في عرض النقود ، حيث قدر معدل النمو بـ : 3% سنة 2009 و هذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة و انخفاض الودائع تحت الطلب من جهة أخرى ، حيث تراجعت من 3424.9 مليار سنة 2008 الى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفضت بقيمة تقدر بـ : 310.1 مليار دينار ، بعد ذلك استعاد عرض النقود نموه مع بداية سنة 2010 لتحسن الأوضاع التصاعدية و ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل خلال هذه السنة 77.45 دولار للبرميل .

أما خلال الفترة 2011-2017 فقد بلغ معدل النمو سنة 2011 نسبة 19.9 % سنة 2011 الى 10.9 % سنة 2012 لينخفض سنة 2013 الى 8.4 % و هذا بسبب الأزمة الأوربية و انخفاض حجم صافي الأصول الخارجية ، بعد ذلك إنخفض معدل النمو النقدي حيث بلغ 0.1 % سنة 2015 و هي تعتبر أضعف معدل نمو و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط و انتهاء الجزائر سياسة نقدية صارمة، بعدها إرتفع معدل النمو خلال سنة 2016 و 2017 ليصل 10.03% خلال سنة 2016 و 9.01 % خلال سنة 2017 و ذلك ناتج لتحسن أسعار النفط .

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2017.

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول التي تقابل إصدار النقود ، لذا فهي تتطور بتطور الكتلة النقدية ، و بالتالي سوف يتم التطرق الى تطورها وفق مرحلتين : (1990-1999) و (2000-2017) 1- المرحلة الأولى (1990-1999): يمكن توضيح تطور تطور مقابلات الكتلة النقدية لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي:

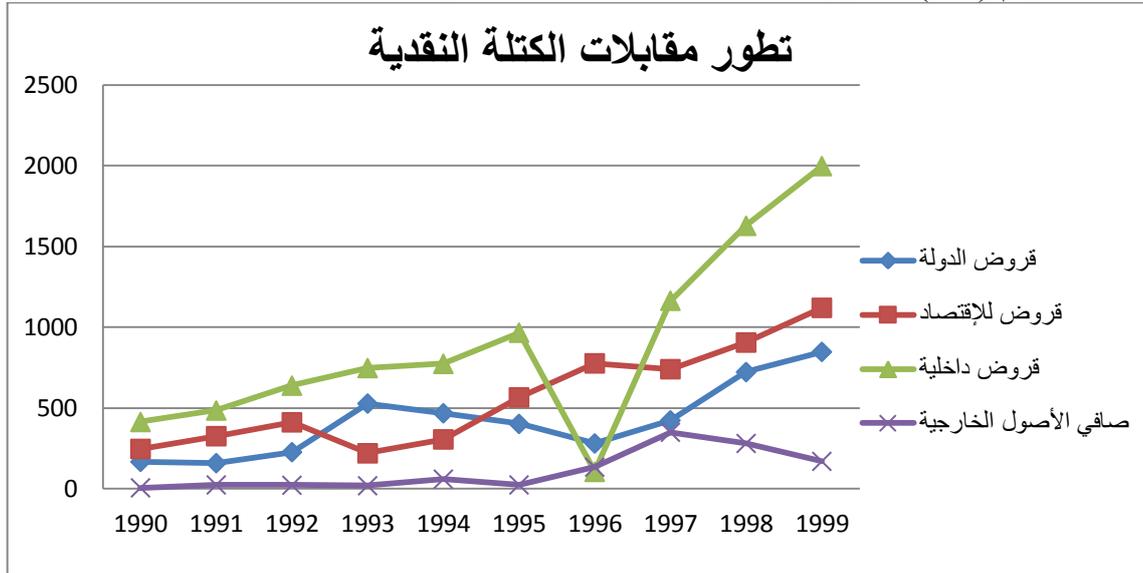
الجدول رقم (2-9) : تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1999).

السنوات	قروض للدولة	قروض للإقتصاد	قروض داخلية	صافي الأصول الخارجية.
1990	167.0	247.0	414.0	6.5
1991	159.0	325.8	484.8	24.3
1992	227.0	412.3	639.3	22.6
1993	527.8	220.2	748.0	19.6
1994	468.5	305.8	774.3	60.4
1995	401.6	565.7	967.3	24.4
1996	280.6	776.8	1057.4	134.0
1997	423.7	741.3	1164.9	350.4
1998	723.2	906.2	1629.4	280.7
1999	847.6	1120.7	1998.6	169.6

المصدر : سمير أيت يحي ،التحديات النقدية و نظام الصرف الملائم للجزائر ، مرجع سابق ، ص 233.

كما يمكن توضيح تطور مقبالات الكتلة النقدية للفترة الممتدة من 1990-1999 من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-9) : تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-1999.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-9) باستخدام برنامج Excel.

يتضح من خلال الجدول و الشكل السابقين أن الكتلة النقدية شهدت تغطية بصافي الأصول الخارجية إستقرار خلال الفترة الممتدة من 1991 الى 1993 و بعد ذلك شهدت ارتفاعا معتبرا سنة 1994 حيث كانت تقدر بـ : 19.6 مليار دينار سنة 1993 ثم إنتقلت الى 60.4 مليار دينار سنة 1994 و هي السنة التي شرعت فيها الجزائر في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و في ستي 1995 ، انخفضت الى 26.4 مليار دينار ثم تضاعفت بأكثر من 05 مرات حيث بلغت 134 مليار دينار و ذلك سنة 1996 ، و استقرت تغطية الكتلة النقدية بالذهب و العملات الصعبة في الإرتفاع من سنة الى أخرى حيث بلغت سنة

1997 قيمة 350.4 مليار دينار و هي أعلى قيمة خلال فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي ، لتراجع الى 280.7 سنة 1998 ثم الى 168.6 مليار سنة 1999 و هذا راجع الى الصدمة النفطية العكسية سنة 1998.

خلال مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي عرفت تراجعا معتبرا في حجم الديون على الخزينة ، حيث كانت تقدر بـ : 527.8 مليار دينار سنة 1993 تراجعت الى 280.6 مليار دينار سنة 1996 ، ذلك من أجل تخفيض عجز الموازنة و التطهير المالي للمؤسسات العمومية و تخلي الدولة عن تمويل قطاع واسع من المؤسسات الاقتصادية .

أما بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد ، فقد عرفت تغيرا معاكسا حيث كانت تقدر بـ : 220.2 مليار دينار سنة 1993 ارتفعت الى 776.8 مليار دينار سنة 1996 أي بنسبة تقدر بـ : 37.47 %، و يمكن ارجاع ذلك الى السياسة المالية الصارمة و استقرار الخزينة العمومية في تسديد ديونها الى بنك الجزائر ، بعدها

عرفت تراجع سنة 1997 حيث قدر بـ : 741.3 مليار دينار ثم عادت لترتفع سنة 1998 بلغت 906.2 مليار دينار ثم 1150.7 مليار دينار سنة 1999.

2- المرحلة الثانية (2000-2017): يمكن توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-10): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2017.

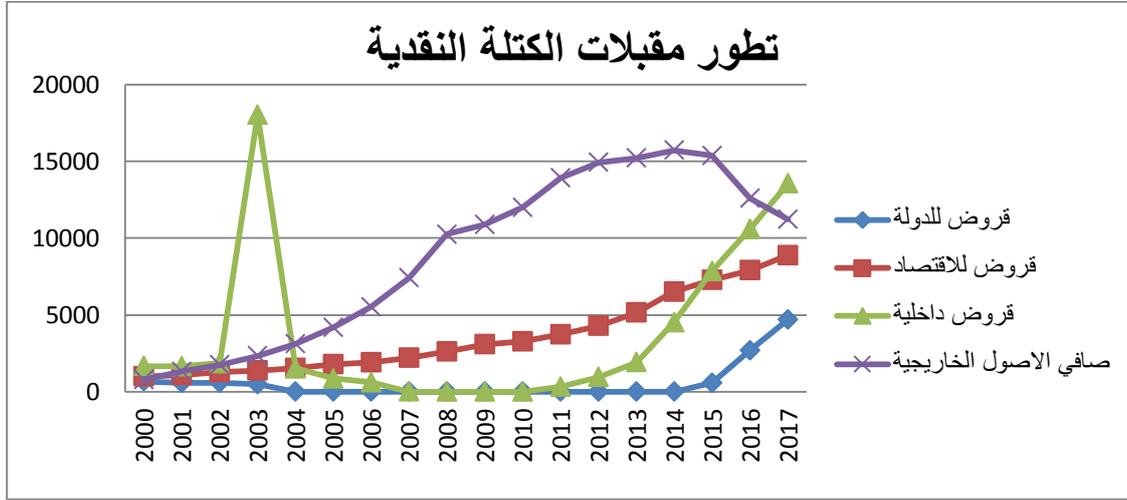
الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	قروض داخلية	صافي الاصول الخارجية
2000	677.6	993.7	1671.3	775.9
2001	569.7	1078.4	1648.1	1310.8
2002	578.6	1266.8	1845.4	1755.7
2003	478.6	1380.2	1803.6	2342.6
2004	-20.4	1535.0	1514.4	3119.2
2005	-933.2	1779.8	846.6	4179.7
2006	-1304.1	1905.4	601.3	5515.0
2007	-2193.1	2205.2	12.1	7415.5
2008	-3627.3	2615.5	-1011.8	10246.9
2009	-3488.9	3086.5	-402.4	10885.7
2010	-3392.9	3268.1	-124.8	11996.5
2011	-3406.6	3726.5	319.9	13922.4
2012	-3334.0	4287.6	953.6	14940.0
2013	-3235.4	5156.3	1920.9	15225.2
2014	-1992.3	6504.6	4512.3	15734.5
2015	567.5	7277.2	7844.7	15375.4
2016	2682.2	7909.9	10592.1	12596.0
2017	4691.9	8880.0	13571.9	11227.4

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

كما يمكن توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة الممتدة من 2000-2017 من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-10) : تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2017.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-10) باستخدام برنامج Excel.

يتضح من خلال الجدول و الشكل السابقين أن الكتلة النقدية شهدت تغطية بصافي الأصول الخارجية حيث بلغت 775.9 مليار دينار سنة 2000 أي أنها سجلت نسبة نمو تجاوزت 343%، فقد تضاعفت بـ : 4.45 مرة مقارنة بسنة 1999 ، و هذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 1999 ، و في 2001 شهدت ظاهرة نقدية جديدة تمثلت في ارتفاع مستوى صافي الأصول الأجنبية الى 1310.7 مليار دينار ، و قد استمرت تغطية الأصول الخارجية للكتلة النقدية في الارتفاع الى أن بلغت سنة 2004 نسبة 33.44% ثم واصلت الارتفاع لتظهر ظاهرة نقدية أخرى تمثلت في التغطية الكلية للكتلة النقدية M2 بداية من 2005 حيث بلغت صافي الأصول الخارجية قيمة 4179.7 مليار دينار مقابل كتلة نقدية قدرها 4146.9 مليار دينار ، وقد استمر هذا الوضع طوال الفترة 2005-2017 و من هنا اتضح أهمية الأصول الخارجية كمحدد هيكلي للتوسع النقدي في الجزائر.

أما في ما يخص تطور القروض الموجهة للإقتصاد فقد شهدت نموا مستمرا من سنة 2000 الى غاية 2017 و بالرغم من حدوث الأزمة المالية العالمية ارتفعت قيمتها لتصل الى 3086.5 مليار جزائري ، و هذا ما يدل على الطلب الأشخاص للقروض البنكية

و أما القروض الموجهة للدولة عرفت انخفاضا و ارتفاعا تماشيا مع منهج التمويل و السياسة المالية المطبقة ، فقد بلغت قيمتها على التوالي خلال الفترة الممتدة من (2000-2004): 423.4، 578.6، 569.7، 677.6 مليار دينار و بداية من سنة 2004 إنخفضت هذه الأخيرة بشكل كبير و بالقيمة السالبة و ذلك لتحسين الأوضاع الإقتصادية و المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير و تقليص دور الخزينة في تمويل عمليات التنمية ، حيث توصلت على هذه الحالة الى غاية 2014 ، و في ما يخص سنة 2015 أصبحت القروض الموجهة للدولة موجبة حيث قدرت بـ 567.5 مليار دينار و ذلك تأثرا بالصدمة

النفطية الأخيرة لعام 2014 التي تراجع بسببها أسعار النفط بنسبة تفوق 50 % لترتفع قروض الدولة من سنة 2015 الى غاية 2017 من 567 الى 4692 مليار دينار جزائري.

مما سبق يمكن القول أن تطور الكتلة النقدية يرجع لعلاقته بتطور مقابلاتها بمختلف أنواعها ، حيث اتضح الدور الكبير الذي تلعبه الأصول الخارجية عن غيرها من مقابلات الكتلة النقدية في التوسع النقدي و هذا بدوره راجع الى تطور الكبير الذي شهدته أسعار البترول بداية من الألفية الجديدة بحكم أنها تمثل نسبة 98 % من صادرات الجزائر.

المطلب الثالث: تطور مؤشرات التوازن النقدي الداخلي خلال الفترة (1990-2017).

منذ صدور قانون 90-10 تبنى البنك المركزي سياسة صارمة و توجه جديد نحو استهداف التضخم و التحكم فيه ، و ذلك باستخدام عدة أدوات أهمها معدل إعادة الخصم الذي يعتبر أداة فعالة للتحكم في معدل التضخم، و من خلال هذا المطلب سوف يتم التعرض لتطور معدلي التضخم و إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2017).

الفرع الأول: تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2017).

يعتبر التضخم أحد أهداف السياسة النقدية خصوصا بعد صدور قانون النقد و القرض و الإنتقال الى إقتصاد السوق يتم التطرق الى تطور معدل التضخم للفترة 1990-2017 من خلال هذا العنصر.

1- المرحلة الأولى (1990-1999): يمكن توضيح تطور معدل التضخم لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي :

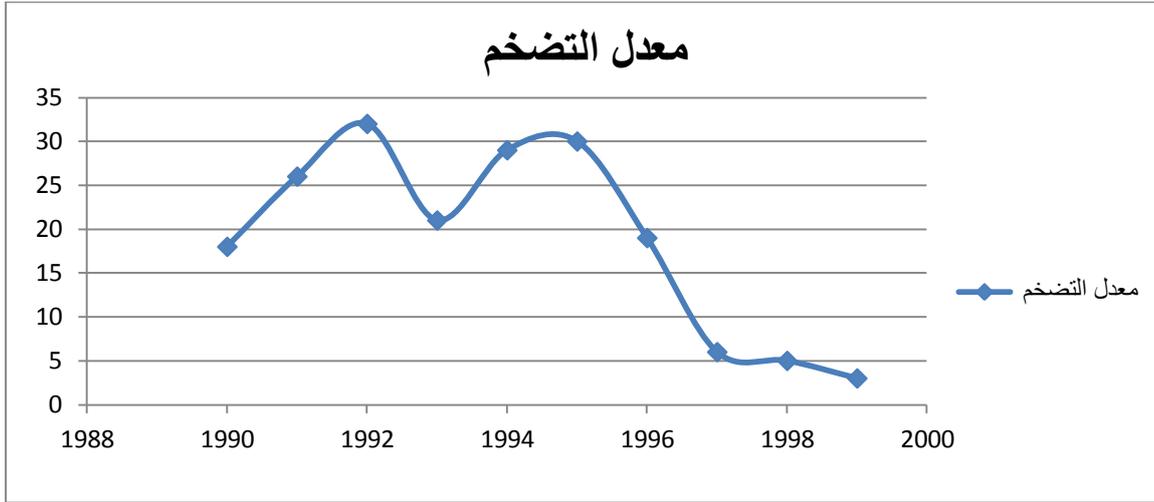
الجدول رقم (2-10) : تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل التضخم %	17.88	25.9	31.68	20.52	29
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم %	29.79	18.7	5.7	5	2.59

Source –fonds monetaire international- <http://www.imf.org>

كم يمكن توضيح تطور معدل التضخم للفترة الممتدة من 1990-1999 من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-11): تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-11) باستخدام برنامج Excel. من الجدول و الشكل السابقين يتضح أن معدل التضخم خلال هذه المرحلة مر بمرحلتين : - من 1990- إلى 1995: عرف معدل التضخم تزايدا تراوح بين 17.88% و 31.68% و هي أكبر المعدلات عرفتها سنوات الدراسة ، وذلك راجع لعدة عوامل منها السياسة التوسعية التي انتهجها البنك المركزي ، و كذلك زيادة وتيرة الإصدار النقدي و غيرها... الخ.

- من 1996 إلى 1999: على عكس المرحلة الأولى ، بحيث أخذ معدل التضخم ينخفض تدريجيا ، انتقل من 18.70% سنة 1996 إلى 2.59% 1999 ، و يرجع ذلك لإنتهاج البنك المركزي سياسة صارمة انكماشية للتحكم في التضخم ، كذلك نجاح مخطط برنامج الإصلاح الهيكلي في التحكم في المستويات العامة للأسعار .

2- المرحلة الثانية (2000-2017): يمكن توضيح تطور معدلات التضخم لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-12) تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2017.

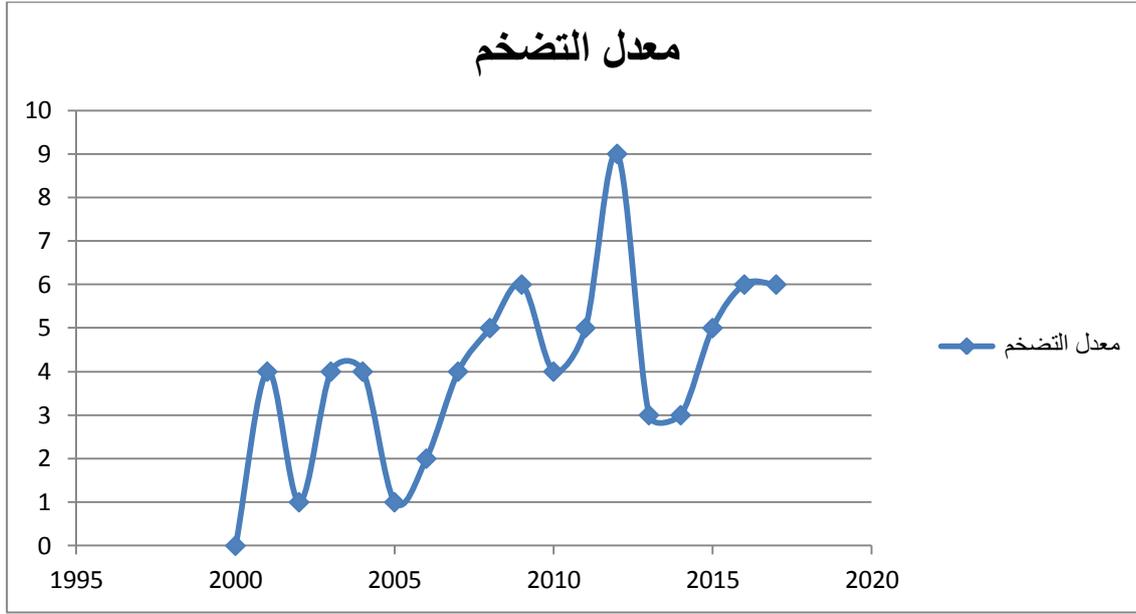
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.6

Source –fonds Monétaire Intemational- <http://www.imf.org>

Ministère des finances - <http://www.imf.gov.dz>

كما يمكن توضيح تطور معدل التضخم للفترة 2000-2017 من خلال الجدول الموالي :

الشكل رقم (2-12): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2017.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-12) باستخدام برنامج Excel. يجب الإشارة الى أن في هذه الفترة و التي تميزت بوفرة السيولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، ظهرت أحكام تقضي باستهداف معدل التضخم و اعتباره هدف نهائي للسياسة النقدية ، حيث يعرف استهداف التضخم على أنه: نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر ، أي الاعتراف بتخفيض و استقرار التضخم هو الهدف الأول للسياسة النقدية .

حيث يتضح من خلال الجدول و الشكل السابقين أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض ، لكن بقيت في مستويات مقبولة على العموم ، باستثناء سنة 2012 حيث سجل فيها ارتفاعا ملحوظا قدر بـ : 8.89% هذا راجع الى تكاليف برامج دعم النمو وزيادة النفقات العمومية.

أما بالنسبة لباقي السنوات يرجع سبب تذبذب التضخم في حدود مقبولة الى سياسة استهداف التضخم و تعارضها مع تطبيق برامج دعم النمو ، كذلك تطور الكتلة النقدية الناجمة عن تطور مداخيل قطاع المحروقات.

و من خلال ما سبق يتضح أن معدل التضخم أصبح هدفا أساسيا للسياسة النقدية يجب التحكم فيه وفقا لما يقتضيه الإقتصاد الوطني.

الفرع الثاني : تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990-2017 .

تعتبر آلية إعادة الخصم أكثر أدوات السياسة النقدية استخداما و أهمية ، و لتوضيح ذلك سوف يتم التطرق الى تطور معدل إعادة الخصم من خلال هذا العنصر .

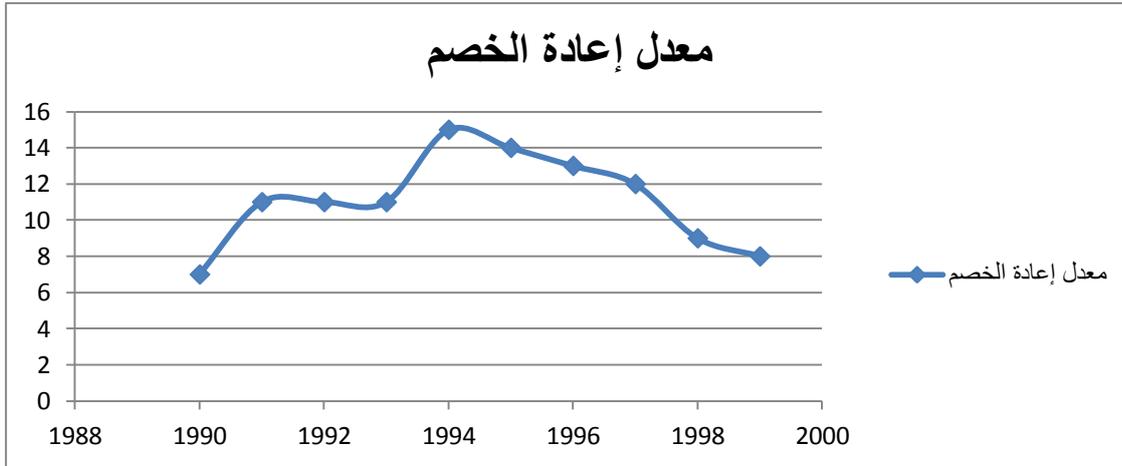
1- المرحلة الأولى : (1990-1999) : يمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-13) : تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990-1999.

المعدل (%)	المدة	
	من	الى
07.00	1990-05-02	1990-05-21
10.50	1990-05-22	1991-09-30
11.50	1991-10-01	1994-04-09
15.00	1994-04-10	1995-08-01
14.00	1995-08-02	1996-08-27
13.00	1996-08-28	1997-04-20
12.50	1997-04-21	1997-06-28
12.00	1997-06-29	1997-11-27
11.00	1997-11-28	1998-02-08
09.50	1998-02-09	1998-09-08
08.50	1999-09-09	1999-12-31

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (2-2)

الشكل رقم (2-13): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990-1999.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-13) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتضح أن معدل إعادة الخصم مر بمرحلتين هما كالاتي :

- من 1990-1995 عرف معدل إعادة الخصم أعلى مستوياته خلال هذه المرحلة ، حيث أنتقل من 7% مع بداية 1990 الى 10.5 % في النصف الثاني من نفس العام ، ثم 11.5 % سنة 1991 ، ليبلغ 15 % سنة 1994 و هو أعلى معدل شهد منذ الاستقلال . و يرجع هذا الارتفاع الى أسباب عديدة ، منها صدور القانون رقم 90-10 و المتعلق بالنقد و القرض و الذي يمثل منعطفا حاسما يفرضه التحول الى إقتصاد السوق ، و من أجل القضاء على نظام تمويل الإقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم اتبع البنك

المركزي سياسة رفع معدل إعادة الخصم للحد من التوسعات التضخمية في الإقتصاد الناجمة عن إفراط البنوك التجارية في التسهيلات الائتمانية
 - من 1995 إلى 1999 على عكس المرحلة السابقة ففي هذه المرحلة أخذ معدل إعادة الخصم ينخفض تدريجيا ، حيث انتقل من 14 % في النصف الثاني من سنة 1995 إلى 13 % سنة 1996 ، ثم إلى 12.50 % ، 12 % ، 11 % و 9.50 % على التوالي خلال سنتي 1997 و 1998 وصولا بذلك إلى معدل 8.50 % مع نهاية سنة 1999 .
 و يرجع هذا الإنخفاض إلى السلطات النقدية أهدافها في التحكم في معدلات التضخم ، كذلك التخفيف من ضغطها على البنوك التجارية لمزاولة نشاطها بشكل مستقل نوعا ما خاصة في توفير السيولة .
 2- المرحلة الثانية : (2000-2017) : يمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم لهذه الفترة من خلال الجدول الموالي :

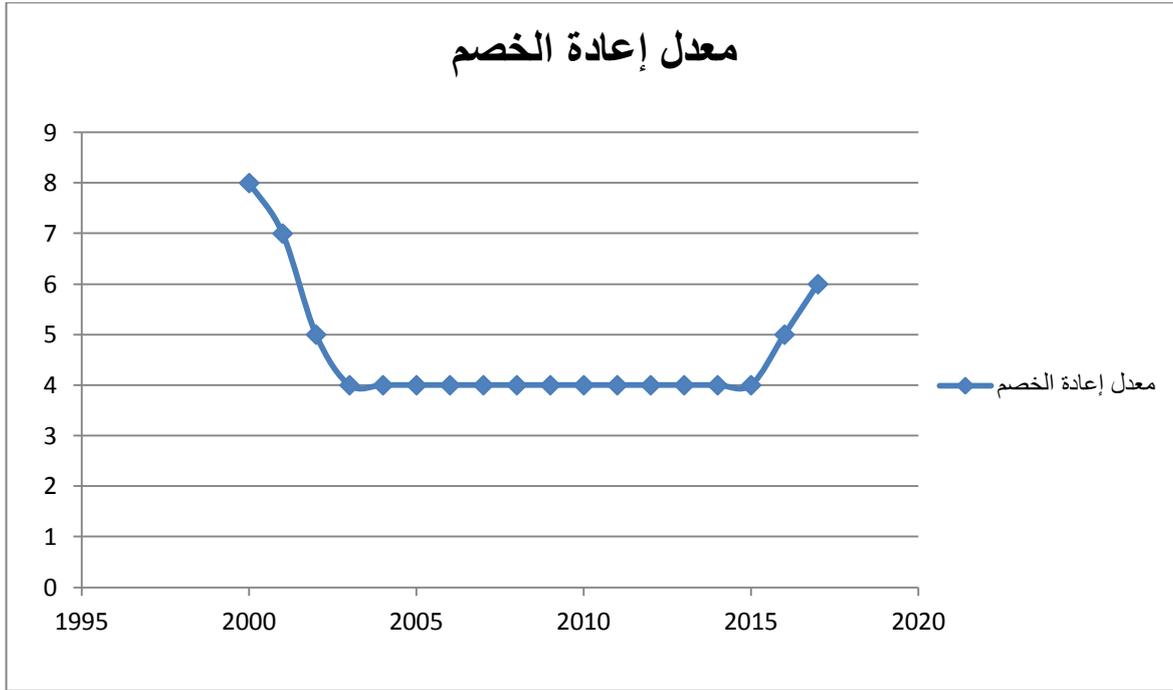
الجدول رقم (2-14) : تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2017

المعدل (%)	المدة	
	إلى	من
08.50	2000-01-26	2000-01-01
07.50	2000-10-21	2000-01-27
06.00	2002-01-19	2000-10-22
05.50	2003-05-31	2002-01-20
04.50	2004-03-06	2003-06-01
04.00	2015-12-31	2004-03-07
5.6	2016-07-31	2015-12-31
4.9	2017-12-31	2016-08-01

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2-2)

كم يمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم للفترة الممتدة من 2000-2017 من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-14) : تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2017.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-14) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول و الشكل السابقين ، يمكن تمييز حالتين هما كالتالي :

- من 2000- الى 2004 تواصل إنخفاض معدل إعادة الخصم خلال هذه المرحلة ، لينتقل من 8.5 % في بادية 2000 الى 4.5 % حتى تاريخ 06-03-2004 ، و يرجع ذلك الى مواصلة تحكم السلطات النقدية في معدلات التضخم ، كذلك عرفت هذه الفترة تحسنا معتبرا للوضع المالية لدى البنوك ، و لدعم التنمية في معدلات التضخم ، كذلك عرفت هذه الفترة تحسنا معتبرا للوضع المالية لدى البنوك ، و لدعم التنمية قام البنك المركزي بتخفيض معدلات إعادة الخصم على ذلك .

- من 2004 الى 2015 شهد معدل الخصم منذ تاريخ 7-مارس و الى غاية 2015 استقرار بمعدل 4% ، حيث أنه لم يتغير بالرغم من حدوث تقلبات عديدة على الوضعية المالية و على الإقتصاد الوطني .

شهد معدل الخصم منذ تاريخ 7-مارس 2004 و الى غاية 2015 استقرار بمعدل 4 % ، حيث أنه لم يتغير بالرغم من حدوث تقلبات عديدة على الوضعية المالية و على الإقتصاد الوطني ، و يرجع ذلك الى ضرورة تطبيق البرامج التنموية التي تتطلب تمويلا كبيرا ، و لإنجاز هذه المشاريع المسطرة شجعت البنوك التجارية على تمويلها من خلال قيام السلطات النقدية بتثبيت معدل إعادة الخصم بمعدل ضعيف نسبيا ، و ذلك عرفت هذه الفترة فائضا في السيولة مما استدعى ذلك الى استقرار معدل إعادة الخصم

إلا أنه خلال سنتي 2016 و 2017 ارتفع معدل إعادة الخصم مقارنة بالسنوات السابقة مما سبق يمكن القول أن السبيل لإعادة البنوك و تحكم في العرض النقدي و مستوى الأسعار هو آلية إعادة الخصم ، و يكون ذلك موافقا لأهداف السلطات النقدية التي تتماشى و الحالة الإقتصادية التي يعيشها الإقتصاد الوطني .

المبحث الثاني: النموذج الانحدار الخطي المتعدد و تحليله اقتصاديا.

من خلال هذا المبحث سوف يتم معالجة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، إذا سيتم معالجة هذا النموذج إحصائيا بواسطة طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج E-8 Viexs باعتبار معدل التضخم و الكتلة النقدية M2.M3 متغير تابع و كل من أسعار النفط و عائدات النفط هي متغيرات مستقلة ، كذلك للتعرف على أهم المشاكل التي يعاني منها النموذج ، و التحليل الاقتصادي للنموذج.

المطلب الأول: الإطار النظري للانحدار الخطي المتعدد.

الفرع الاول- تعريف الانحدار الخطي المتعدد:

وهو نموذج قياسي يقوم بدراسة العلاقة بين متغير تابع Y_i ، و عدد من المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, X_3, \dots, X_k$ ويعبر عن هذه العلاقة رياضيا كما يلي¹:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + U_i$$

حيث أن:

Y_i : المتغير التابع عند الفترة i

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات النموذج

$X_{i1}, X_{i2}, X_{i3}, \dots, X_{ik}$: المتغيرات المستقلة عند الفترة i

U_i : المتغير العشوائي.

وفي واقع الأمر فإن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعلومات كالاتي.

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{12} + \dots + \beta_k X_{1k} + U_1$$

$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_{21} + \beta_2 X_{22} + \dots + \beta_k X_{2k} + U_2$$

$$Y_n = \beta_0 + \beta_1 X_{n1} + \beta_2 X_{n2} + \dots + \beta_k X_{nk} + U_n$$

هذه المعادلة تتضمن $(k+1)$ من المعلمات المطلوب تقديرها علما أن الحد الاول منها β_0 يمثل الحد الثابت، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات و المتجهات لتقدير تلك المعلمات، و عليه يمكن

صياغة هذه المعادلات في مصفوفات كالاتي :

¹ - حسين علي بخيت ، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2009 ، ص-ص ، 136-135.

$$Y \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} \dots \dots X_{1k} \\ 1 & X_{21} & X_{22} \dots \dots X_{2k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} \dots \dots X_{nk} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_K \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} U_0 \\ U_1 \\ \vdots \\ U_n \end{pmatrix}$$

وباختصار :

$$Y = X\beta + U$$

حيث أن :

Y : متجه عمودي أبعاده $(n \times 1)$ يحتوي مشاهدات المتغير التابع

X : مصفوفة أبعادها $(n \times k + 1)$ تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت

β : متجه عمودي أبعاده $(k + 1 \times 1)$ يحتوي على المعلم المطلوب تغييرها

U : متجه عمودي أبعاده $(n \times 1)$ يحتوي على الأخطاء العشوائية

2/ فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، يجب توفر مجموعة من الفرضيات وهي كالآتي¹:

1-2- الفرضية الأولى: إن المتغير التابع (Y) يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة (X_2, X_1) بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم ويمكن وصفها بالصيغة التالية:

$$\sum (X_i - \bar{X})^2 \neq 0$$

حيث أن \bar{X} = متوسط قيم X_i

2-2- الفرضية الثانية: أن القيمة المتوقعة (أو متوسط القيمة) للمتغير العشوائي يكون مساويا للصفر أي:

$$E(U_i) = 0$$

و يفترض أن يصف هذا المتوسط العلاقة بين (Y) و (X) بدقة تامة و يكون مشروط بإعطاء قيمة (X_i) صفر.

¹ - مجيد على حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، الإقتصاد القياسي (النظرية و التطبيق) ، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر ، الأردن ، عمان 1998، ص ص 246 - 250.

و تشير هذه الفرضية إلى حد ما أن العناصر ليست متضمنة بوضوح في النموذج ، و لذلك فإن (U_i) لا تؤثر نظاميا على متوسط قيمة (Y) لذلك فإن قيم المتغير العشوائي (U_i) الموجبة تلغي القيم السالبة (U_i) عندئذ فإن اثر المتوسط على (Y) يكون صفر، و يجب ملاحظة أن هذه الفرضية يمكن كتابتها بالصيغة التالية :

$$E\left(\frac{U_i}{X_i}\right) = 0$$

أي أن:

$$E\left(\frac{U_i}{X_i}\right) = a + \beta x_i$$

لذلك فإن الفرضيتين متساويتين.

2-3- الفرضية الثالثة: أن تباين المتغير العشوائي يكون ثابت.

أي أن:

$$\begin{aligned} \text{Var}(U_i) &= E[U_i E(U_i)]^2 \\ &= E(U_i^2) \\ &= \sigma^2 \end{aligned}$$

2-4- الفرضية الرابعة: أن المتغير العشوائي لمشاهدة ما لا يرتبط بالمتغير العشوائي لمشاهدة أخرى.

أي:

$$E(U_i U_j) = 0$$

حيث أن :

$i \neq j$ هذا يعني أن (i) و (j) مشاهدات مختلفة.

2-5- الفرضية الخامسة : إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة أي:

$$\text{Cov}(x_i, U_j) = \text{Cov}(x_i U_j) = 0$$

$$\text{Cov}(x_i, U_j) = E[2U_i - E(U_i)(X_i - E(X_i))]$$

$$= E[U_i - (X_i - E(X_i))]$$

وبما أن $E(U_i) = 0$

$$= E(U_i X_i) - E(X_i) E(U_i)$$

وبما أن $E(U_i)$ ثابت

$$= E(U_i X_i)$$

وبما أن $E(U_i) = 0$

$$\text{Cov}(U_i X_i) = 0$$

2-6- الفرضية السادسة: إن المتغير العشوائي (U_i) موزعا توزيعا طبيعيا.

2-7- الفرضية السابعة: إن درجات الحرية يجب أن تكون موجبة.

2-8- الفرضية الثامنة: عدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة أو يترتب على هذا الإقتراض حدوث مشكلة الإزدواج الخطي.

2-9- الفرضية التاسعة: المتغيرات المستقلة تكون متغيرات غير عشوائية ويكون لها قيم ثابتة

2-10- الفرضية العاشرة: أن تكون المصفوفة $(X'X)$ غير شاذة إذا كانت محدداتها لا تساوي الصفر.

مما سبق يمكن القول أن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد يدرس العلاقة بين متغير تابع واحد مع متغيرين مستقلين أو أكثر ، حيث يمكننا من إختبار العلاقة بين المتغيرات اذا كنت ذا معنوية و كذلك قوة الإختبار للإعتماد على نتائجه في التحليل .

المطلب الثاني: مناقشة و تفسير نتائج النموذج.

- متغيرات الدراسة :

الرمز(الاختصار)	المتغير التابع	الرمز(الاختصار)	المتغيرات المستقلة
Y	المتاحات النقدية M1	X1	سعر النفط
Y1	معدلات التضخم	X2	عائدات النفط
Y2	الكتلة النقدية M2		
Y3	سيولة الاقتصاد M3		

الرموز المستخدمة في الدراسة :

Y : يمثل الكتلة النقدية ، Y1 : يمثل معدلات التضخم

Y2:يمثل الكتلة النقدية M2 ، Y3:يمثل الكتلة النقدية M3

x1: يمثل سعر النفط ، x2: يمثل عائدات النفط

حيث يفترض ان تكون العلاقة الموجودة بين المتغيرات من الشكل :

$$y = F (X1 , X2)$$

و نفترض ان الصيغة الخطية للنموذج من الشكل :

$$Y = C + B X_1 + B X_2 + U_i$$

$$Y_1 = C + B_1 X_1 + B_2 X_2 + U_i$$

$$Y_2 = C + B_2 X_1 + B_2 X_2 + U_i$$

$$Y_3 = C + B_3 X_1 + B_3 X_2 + U_i$$

حيث U_i تعبر عن متغير عشوائي يمثل حد الخطأ

وقد تم الاعتماد في التقدير على برنامج EViews واستخدام الانحدار الخطي المتعدد ، واعتماد طريقة المربعات الصغرى في التقدير.

النموذج الأول: حيث تظهر نتائج تقدير النموذج الانحدار الخطي الأول، التضخم متغير تابع و سعر النفط و عائدات النفط كمتغيرين مستقلين وتظهر كالتالي :

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 05/28/19 Time: 18:24
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.31579	3.080287	5.621484	0.0000
X1	0.126251	0.178668	0.706623	0.4863
X2	-0.000399	0.000249	-1.602187	0.1217
R-squared	0.283876	Mean dependent var		9.653214
Adjusted R-squared	0.226586	S.D. dependent var		10.26722
S.E. of regression	9.029397	Akaike info criterion		7.339805
Sum squared resid	2038.250	Schwarz criterion		7.482541
Log likelihood	-99.75727	Hannan-Quinn criter.		7.383441
F-statistic	4.955078	Durbin-Watson stat		0.617763
Prob(F-statistic)	0.015394			

المصدر من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج E Views

نموذج الانحدار المقدر:

$$Y_1 = 17.31579 + 0.126251 * X_1 - 0.000399 * X_2$$

قيم T للمتغيرات وهي: 5.621484 / 0.706623 / -1.602187

عدد المشاهدات: N = 28

إحصائية فيشر: F = 4.955078

معامل التحديد المعدل: $R^2 = 0.226586$

إحصائية دارين واتسون: DW = 0.617763

إحتمال الخطأ: Prob = 0.01

- بالنسبة للمتغير المستقل سعر النفط (X1) فهو غير معنوي في تفسير و شرح المتغير التابع معدل التضخم لأن $P = 0.48$ و هي أكبر من 5% و هي ما يؤكد عدم معنوية المتغير X1

- بالنسبة للمتغير المستقل عائدات النفط (X2) فهو غير معنوي في تفسير و شرح المتغير التابع معدل التضخم لأن $P = 0.12$ و هي أكبر من 5% و هي ما يؤكد عدم معنوية المتغير X2.

- معامل التحديد: $R^2 = 0.283876$ أي 28% أصغر من 50% و هي قيمة غير مقبولة في تفسير المتغير التابع " معدل التضخم" أي أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته 28% من معدلات التضخم في الجزائر و بالنسبة للقيمة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى.

- يتم الحكم على معنوية النموذج من خلال إختبار فيشر أين نجد القيمة المحسوبة له بلغت 4.95 و بلغ مستوى المعنوية قيمة قدرها 0.01539 و هي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على أن النموذج كليا معنوي .

- يتم تقييم النموذج المقدر من الناحية القياسية بالاعتماد على مشكل الارتباط الذاتي، حيث يتم اكتشاف مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي عن طريق عدة اختبارات منها اختبار دارين واتسون الذي من خلال النموذج المقدر نجد أن قيمة $DW = 0.617763$ و هي بعيدة من 2 و هو دليل على وجود مشكل الارتباط الذاتي .

النموذج الثاني: حيث تظهر نتائج النموذج الخطي الثاني، الكتلة النقدية M1 متغير تابع و سعر النفط و عائدات النفط متغير مستقل وتظهر كالتالي :

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/03/19 Time: 02:31
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-78.38881	678.4939	-0.115534	0.9089
X1	178.1143	39.35507	4.525828	0.0001
X2	-0.135991	0.054822	-2.480598	0.0202
R-squared	0.695626	Mean dependent var		3565.913
Adjusted R-squared	0.671276	S.D. dependent var		3468.948
S.E. of regression	1988.902	Akaike info criterion		18.12951
Sum squared resid	98893299	Schwarz criterion		18.27225
Log likelihood	-250.8131	Hannan-Quinn criter.		18.17315
F-statistic	28.56790	Durbin-Watson stat		0.293353
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

نموذج الانحدار المقدر:

$$Y = -78.38881 + 178.1143 * X1 - 0.135991 * X2$$

قيم T للمتغيرات وهي: $-0.115534/4.525828/-2.480598$

عدد المشاهدات: $N = 28$

إحصائية فيشر: $F = 28.56790$

معامل التحديد المعدل: $R^2 = 0.671276$

إحصائية دارين واتسون: $DW = 0.293353$

احتمال الخطأ: $Prob = 0.000$

- بالنسبة للمتغير المستقل سعر النفط ($X1$) فهو معنوي في تفسير و شرح المتغير التابع $M1$ لأن $P = 0.001$ و هي أقل من 5% و هي ما يؤكد معنوية المتغير $X1$

- بالنسبة للمتغير المستقل عائدات النفط ($X2$) فهو معنوي في تفسير و شرح المتغير التابع $M1$ لأن $P = 0.02$ و هي أقل من 5% و هي ما يؤكد معنوية المتغير $X2$.

- معامل التحديد: $R^2 = 0.695626$ أي 69% أكبر من 50% و هي قيمة مقبولة في تفسير المتغير التابع " $M1$ " أي أن المتغيرات المستقلة كل من سعر النفط و عائداته في هذا النموذج تفسر ما نسبته 69% من $M1$ في الجزائر و بالنسبة للقيمة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى.

- يتم الحكم على معنوية النموذج من خلال إختبار فيشر أين نجد القيمة المحسوبة له بلغت 28.56790 و بلغ مستوى المعنوية قيمة قدرها 0.000 و هي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على أن النموذج كليا معنوي .

- يتم تقييم النموذج المقدر من الناحية القياسية بالاعتماد على مشكل الارتباط الذاتي، حيث يتم اكتشاف مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي عن طريق عدة اختبارات نأخذ منها اختبار دارين واتسون الذي من خلال النموذج المقدر نجد أن قيمة $DW=0.293353$ و هي بعيدة من 2 و هو دليل على وجود مشكل الارتباط الذاتي .

النموذج الثالث: حيث تظهر نتائج النموذج الخطي الثالث، الكتلة النقدية M2 متغير تابع و سعر النفط و عائدات النفط متغير مستقل وتظهر كالتالي :

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 05/28/19 Time: 18:43
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	302.3234	1009.692	0.299422	0.7671
X1	245.4559	58.56572	4.191118	0.0003
X2	-0.186793	0.081582	-2.289626	0.0308
R-squared	0.663419	Mean dependent var		5345.252
Adjusted R-squared	0.636493	S.D. dependent var		4909.077
S.E. of regression	2959.758	Akaike info criterion		18.92456
Sum squared resid	2.19E+08	Schwarz criterion		19.06730
Log likelihood	-261.9438	Hannan-Quinn criter.		18.96820
F-statistic	24.63820	Durbin-Watson stat		0.284539
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews
نموذج الانحدار المقدر :

$$Y2 = 302.3234 + 245.4559 * X1 - 0.186793 * X2$$

قيم T للمتغيرات وهي: 0.299422 / 4.191118 / -2.289626

معامل التحديد: $R^2 = 0.663419$

عدد المشاهدات: $N = 28$

إحصائية فيشر: $F = 24.63820$

معامل التحديد المعدل: $R^2 = 0.636493$

إحصائية داربن واتسون: $DW = 0.284539$

إحتمال الخطأ: $Prob = 0.000001$

- بالنسبة للمتغير المستقل سعر النفط (X1) فهو غير معنوي في تفسير و شرح المتغير التابع M2 لأن $P = 0.003$ و هي أقل من 5% و هي ما يؤكد معنوية المتغير X1

- بالنسبة للمتغير المستقل عائدات النفط (X2) فهو معنوي في تفسير و شرح المتغير التابع M2 لأن $P = 0.03$ و هي أصغر من 5% و هي ما يؤكد معنوية المتغير X2.

- معامل التحديد: $R^2 = 0.663419$ أي 66% أكبر من 50% و هي قيمة مقبولة في تفسير المتغير التابع " كتلة النقدية M2 أي أن المتغيرات المستقلة كل من سعر النفط

و عائلته في هذا النموذج تفسر ما نسبته 66% من M2 في الجزائر و بالنسبة للمتبقية تفسرها متغيرات أخرى.

- يتم الحكم على معنوية النموذج من خلال إختبار فيشر أين نجد القيمة المحسوبة له بلغت 24.63820 و بلغ مستوى المعنوية قيمة قدرها 0.000001 و هي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على أن النموذج كليا معنوي .

- يتم تقييم النموذج المقدر من الناحية القياسية بالاعتماد على مشكل الارتباط الذاتي، حيث يتم اكتشاف مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي عن طريق عدة اختبارات نأخذ منها اختبار دارين واتسون الذي من خلال النموذج المقدر نجد أن قيمة DW=0.284539 و هي بعيدة من 2 و هو دليل على وجود مشكل الارتباط الذاتي .

النموذج الرابع: حيث تظهر نتائج النموذج الخطي الثالث، الكتلة النقدية M3 متغير تابع و سعر النفط و عائدات النفط متغير مستقل وتظهر كالتالي :

Dependent Variable: Y3
Method: Least Squares
Date: 05/28/19 Time: 18:58
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	788.7334	196.8711	4.006345	0.0005
X1	12.81374	11.41923	1.122120	0.2725
X2	0.031512	0.015907	1.981033	0.0587
R-squared	0.804366	Mean dependent var	2450.214	
Adjusted R-squared	0.788715	S.D. dependent var	1255.495	
S.E. of regression	577.0978	Akaike info criterion	15.65486	
Sum squared resid	8326046.	Schwarz criterion	15.79759	
Log likelihood	-216.1680	Hannan-Quinn criter.	15.69849	
F-statistic	51.39470	Durbin-Watson stat	0.432675	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews

نموذج الانحدار المقدر :

$$Y3 = 788.7334 + 12.81374 * X1 + 0.031512 * X2$$

قيم T للمتغيرات وهي: 4.006345 / 1.122120 / 1.981033

عدد المشاهدات : N = 28

إحصائية فيشر : F = 51.39470

معامل التحديد المعدل : $R^2 = 0.788715$

إحصائية دارين واتسون : DW = 0.432675

إحتمال الخطأ: Prob = 0.00.

- بالنسبة للمتغير المستقل سعر النفط (X_1) فهو غير معنوي في تفسير و شرح المتغير التابع M3 لأن $P=0.27$ و هي أقل من 5% و هي ما يؤكد معنوية المتغير X_1 .

- بالنسبة للمتغير المستقل عائدات النفط (X_2) فهو معنوي في تفسير و شرح المتغير التابع M3 لأن $P=0.05$ و هي تساوي من 5% و هي ما يؤكد معنوية المتغير X_2 .

- معامل التحديد: $R^2 = 0.804366$ أي 80% أكبر من 50% و هي قيمة مقبولة في تفسير المتغير التابع M3 أي أن المتغيرات المستقلة كل من سعر النفط و عائداته في هذا النموذج تفسر ما نسبته 80% من M3 في الجزائر و بالنسبة للقيمة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى.

- يتم الحكم على معنوية النموذج من خلال إختبار فيشر أين نجد القيمة المحسوبة له بلغت 51.39470 و بلغ مستوى المعنوية قيمة قدرها 0.00 و هي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على أن النموذج كلياً معنوي .

- يتم تقييم النموذج المقدر من الناحية القياسية بالاعتماد على مشكل الارتباط الذاتي، حيث يتم اكتشاف مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي عن طريق عدة اختبارات نأخذ منها اختبار داربن واتسون الذي من خلال النموذج المقدر نجد أن قيمة $DW=0.432675$ و هي بعيدة من 2 و هو دليل على وجود مشكل الارتباط الذاتي .

من خلال هذا المطلب ورجوعاً إلى مخرجات برنامج الدراسة ، نلاحظ أنه يوجد علاقة ثابتة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و هذا ما أكدته معنوية النموذج ، وكذلك اختبار قوة النموذج، وهذا هو الأساس الذي ننطلق منه في التحليل الاقتصادي للنتائج.

المطلب الثالث: التحليل الإقتصادي للنماذج.

يتمتع الإنحدار المتعدد بجودة إحصائية عالية ، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه نموذج ذو مدلول إقتصادي لذا من الضروري تحليل النموذج إقتصادياً للتأكد من مدى تطابقه مع كل من النظريات و الواقع الإقتصاديين.

النموذج الأول:

$$Y_1 = 17.31579 + 0.126251 * X_1 - 0.000399 * X_2$$

يظهر من علاقة الانحدار ان العلاقة الخطية بالنسبة للمتغير المستقل الأول X_1 بينه وبين المتغير التابع Y_1 هي علاقة طردية يستدل من التقدير اعلاه أن β قيمة موجبة وتقدر بـ 0.12625 و ستدل على أن سعر النفط يؤثر ايجاباً على معدلات التضخم ،حيث أن زيادة في أسعار النفط يصاحبه زيادة في الكتلة النقدية و التي تساهم في زيادة جانب الأصول و بالتالي زيادة في المعروض النقدي و يصاحبه زيادة في معدلات التضخم .

و يظهر من علاقة الانحدار في الجدول السابق بان العلاقة الخطية بالنسبة للمتغير المستقل X_2 بينه وبين المتغير التابع y_1 هي علاقة عكسية حيث يستدل من التقدير لقيمة β هي قيمة سالبة وتقدر ب -0.00039 وتستدل على أن عائدات النفط تؤثر في معدلات التضخم - - من خلال الدراسة الإحصائية نلاحظ وجود العلاقة العكسية بين أسعار النفط ومعدلات التضخم وهذا عكس فرضيات الدراسة النظرية التي تؤكد ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، تفسير ذلك إن الزيادة في أسعار لا يؤدي بضرورة لزيادة عائدات الخزينة العمومية و ذلك بسبب ظروف و سائل الإنتاج التي تتقدم و كذلك تكاليف و ظروف الإنتاج.

النموذج الثاني:

$$Y = -78.38881 + 178.1143 * X_1 - 0.135991 * X_2$$

يتبين من علاقة الإنحدار أن العلاقة الخطية بالنسبة للمتغير المستقل X_1 بينه و بين المتغير التابع Y هي علاقة طردية يستدل من التقدير أعلاه β قيمة موجبة وتقدر بـ 178.1143 وستدل على أن سعر النفط يؤثر إيجابا على معدلات المتاحات النقدية M_1 نستنتج بأن العلاقة الخطية بين المتغير x_2 و y عكسية حيث تظهر قيمة β سالبة في الجدول أعلاه والتي تقدر بـ 0.186793 و التي تؤكد على علاقة عكسية بأن عائدات النفط تؤثر سلبا على المتاحات النقدية M_1 .

تفسير ذلك إقتصاديا، يعود الى أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر و إيجابي على زيادة إيرادات الخزينة العمومية، فيزداد حجم الكتلة النقدية الأكثر سيولة و هي النقود القانونية و الودائع الجارية، أما زيادة صادرات القطاع النفطي لا تعني بالضرورة زيادة الكتلة النقدية المتداولة حيث يتأثر هذا العنصر بالأسعار و كمية الإنتاج و حجم الكتلة النقدية الموجهة للخزينة العمومية.

النموذج الثالث:

$$Y_2 = 302.3234 + 245.4559 * X_1 - 0.186793 * X_2$$

يظهر من علاقة الانحدار ان العلاقة الخطية بالنسبة للمتغير المستقل الأول X_1 بينه وبين المتغير التابع Y_2 هي علاقة طردية يستدل من التقدير اعلاه أن β قيمة موجبة وتقدر بـ 245.4559 وستدل على ان سعر النفط يؤثر ايجابا على معدلات الكتلة النقدية M_2 نستنتج بأن العلاقة الخطية بين المتغير x_2 و y_2 عكسية حيث تظهر قيمة β سالبة في الجدول أعلاه والتي تقدر بـ 0.186793 والتي تؤكد على علاقة عكسية بأن عائدات النفط تؤثر سلبا على الكتلة النقدية M_2 .

- من خلال نموذج الانحدار الخطي نلاحظ وجود علاقة طردية بين أسعار النفط و الكتلة النقدية M_2 تفسير ذلك يعود، إن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى ثقة و أمان جمهور المتعامل فتزداد الودائع لأجل و ودائع التوفير و الاحتياط و بالتالي زيادة المجمع M_2 ، غير أن العلاقة العكسية بين عائدات النفط و الكتلة M_2 تعود إلى سياسة البنك المركزي لامتناس السيولة الفائضة في السوق لا تحكم أحسن في أدوات السياسة النقدية فمثلا

أداة جديدة في أبريل 2002 ارتبطت منطقيا بحالة فائض السيولة وهي امتصاص السيولة عن طريق إعلان المناقصات، وقد تم امتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ تراوح بين 100 و 160 مليار دج ؛ ومن أجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته النقدية بمجالات دورية ؛ وقد وضع بنك الجزائر مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي منذ فبراير 2001 وذلك لحمل البنوك نحو تفسير جيد للسيولة وتفادي الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية، وتم قياس معدل الاحتياطي الإلزامي بناء على تطور الاحتياطات الحرة للبنوك و تم رفعه إلى 6.55% في شهر ديسمبر بعد أن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي لفائض السيولة المعروضة.

النموذج الرابع:

$$Y3 = 788.7334 + 12.81374 * X1 + 0.031512 * X2$$

نستنتج بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع Y3 والمستقل X1 حيث تظهر قيمة β موجبة في الجدول اعلاه والتي تقدر بـ 12.81374 والتي تؤكد على وجود علاقة طردية بين سعر النفط و سيولة الاقتصاد M3 .

نستنتج ايضا بأنه توجد العلاقة الخطية بين المتغير X2 و Y3 طردية حيث تظهر قيمة β موجبة في الجدول أعلاه والتي تقدر بـ 0.031512 والتي تؤكد عليه علاقة طردية بأن عائدات النفط تؤثر ايجابيا على سيولة الاقتصاد M3.

من خلال نموذج الانحدار الخطي نلاحظ العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية M3 كمتغير تابع و أسعار النفط و عائدات النفط كمتغيرين مستقلان تفسير ذلك هو السلوك الحكومي و سلوك الأفراد في حالة زيادة إيرادات الخزينة العمومية من العملة الصعبة و بالتالي مقابلها من العملة المحلية ما يؤدي لزيادة ودائع الأفراد وهذا ما تم التطرق إليه في الفرع الثاني بالنسبة لسعر النفط، أما زيادة عائدات النفط تؤدي لزيادة ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات و أدونات الخزينة مما يخلق العلاقة الطردية بين عائدات النفط و سيولة الإقتصاد M3 .

مما سبق يمكن القول إن بعد إدخال متغيرات الدراسة المتمثلة في التضخم و المجمعات النقدية M3.M2.M1 كمتغيرات تابعة و كل من أسعار النفط، عائدات البترول كمتغيرات مستقلة تبين أن النموذج الرابع مقبول إحصائيا و الى أبعد الحدود.

خلاصة الفصل الثاني:

سعيًا من خلال هذا الفصل إلى إبراز العلاقة بين سعر النفط و عائدات البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية متمثلةً في التضخم، المجمعات النقدية M2-M3- M1 و قد اتضحت العلاقة بين سيولة الاقتصاد M3 و متغيرات الدراسة أنها طردية .

كما تبين أن النتائج التي تم الوصول إليها تتطابق مع النظريات الاقتصادية و هذا ما دل أن النموذج ذو جودة عالية، أي أن سيولة الاقتصاد M3 تتأثر بمتغيرات الدراسة إضافة إلى تتطابق نتائج النموذج مع الفرضيات فيما يخص علاقة المجمعات النقدية M1 و M2 مع تغيرات أسعار النفط و عائدات البترول، وكذلك التحليل الاقتصادي التي رافقناه لنتائج المعدلات الخطية .

الخاتمة

الخاتمة:

تتبنى البلدان سياسات متنوعة بهدف إنجاز أهدافها الاقتصادية الرئيسية و لعل البنوك المركزية هي أحد أبرز اللاعبين المساعدين في الوصول إلى المحطات المنشودة وذلك عبر سياستها النقدية التي ترمي إلى الحفاظ على بعض المؤشرات الاقتصادية عند مستويات صحية. ومن بين هذه المؤشرات، التضخم، أو الزيادة في أسعار السلع والخدمات، والتي إن ثررت دون تفويض ستؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة وبالتالي إقبال المواطنين بمزيد من الأعباء، ناهيك عن الضغوط الهبوطية التي يشكلها ذلك على الإنفاق الاستهلاكي الذي يعد إحدى قاطرات الاقتصاد.

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات والتي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، أهمها الإصلاحات مع بداية التسعينات هذه التغيرات لازمت التذبذبات الحاصلة في سوق النفط الدولية بسبب ارتباط اقتصاد الجزائر كليا بعائدات المحروقات ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات سعيا لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي في ظل الأزمات النفطية وهو بيان تأثير أسعار النفط في السوق الدولية علي السياسة النقدية والمتمثلة في الكتلة النقدية معدلات التضخم و إعادة الخصم، معدلات النمو و معدلات البطالة للفترة (1990-2017)، من خلال الدراسة ركزنا على العوامل التالية: معدل التضخم و المجمعات النقدية M1، M2، M3

1 – اختبار الفرضيات :

على ضوء ما سبق يمكن اختبار الفرضيات التي تمت صياغتها سابقا كما يلي :

بعد تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لإيجاد العلاقة بين أسعار النفط و عائدات النفط و معدل التضخم والمجمعات النقدية M1، M2، M3 كأهم المتغيرات النقدية الداخلية أعطت علاقة عكسية بين أسعار النفط و عائدات النفط و المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة (1990-2017) و العلاقة طردية إحصائيا بين سعر النفط و عائدات النفط و سيولة الاقتصاد M3

تفسير ذلك أنه كلما زادت أسعار النفط ارتفعت معها معدلات التضخم في الجزائر، إلا أن هذه النتائج لا تتطابق تماما مع الواقع الذي سجل نسب تخالف نتائج النموذج و هو ما يخالف الفرضية الرئيسية .

الفرضيات الفرعية :

- بالرجوع لنتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد ، للتضخم كمتغير تابع و أسعار النفط و عائدات النفط كمتغير مستقل، نلاحظ نتائج عكس الفرضية الأولى بحيث أن التضخم يتأثر سلباً مع ارتفاع أسعار النفط و بالإيجاب مع عائدات النفط و هذا يتوافق مع الدراسة المحلية التي تطرقنا لها سابقاً .
- الاختبار الثاني للعلاقة بين المتاحات النقدية M1 كمتغير تابع و أسعار النفط و صادرات النفط كمتغيرات مستقلة ، أعطت نتائج مشابهة للتضخم من خلال ارتباطه بسعر النفط وعائداته ، وهو مطابق تماماً لنتائج الدراسة الأجنبية التي تطرقنا لها سابقاً من خلال تأثير تقلبات أسعار النفط على القطاع النقدي في الاقتصاد
- النموذج الثالث لاختبار علاقة أسعار النفط و العائدات النفطية بالكتلة النقدية M2 أكد صحة الفرضيات السابقة بالنسبة لعلاقة بين عائدات المحروقات و الكتلة النقدية M2 و علاقة عكسية مع أسعار النفط و ذلك عكس توقعاتنا في الفرضيات الأولى
- أما في النموذج الرابع و الأخير الذي درسنا فيه العلاقة بين سيولة الاقتصاد M3 كمتغير تابع و سعر النفط و صادرات النفط كمتغير مستقل فأعطى لنا علاقة طردية مع المتغيرين و هذا يتطابق تماماً مع فرضياتنا في بداية البحث و مع الدارسات السابقة سواء محلياً أو أجنبياً .

2- نتائج البحث :

ثم من خلال هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والتدابير التي توسلها السلطات العمومية من أجل ضبط الكتلة النقدية المتداولة و تزويد الاقتصاد القومي بكمية النقود الضرورية و تلعب دوراً أساسياً و مهماً لمواكبة النمو الاقتصادي دون الإضرار بالتوازنات الاقتصادية الداخلية (استقرار الأسعار والموازنة العامة)
- كميات إنتاج و أسعار الطاقة عموماً و النفط خصوصاً لها الأثر الأكبر على الأنشطة الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية في ظل ما تمثله نسبة عائدات النفط للاقتصاد الوطني .
- تعد الكتلة النقدية من بين أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي، وتشكل مقابلات الكتلة النقدية أساس إصدار العرض النقدي و التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة.
- يرتبط معدل التضخم مع كل من الكتلة النقدية و سعر النفط بعلاقة طردية.
- أصبحت السياسة النقدية في الجزائر منذ قانون النقد والقرض 90-10 كمتغير أساسي في الاقتصاد بعدما كانت مهمشة ومجمدة خلال جميع أطوار المرحلة الاشتراكية،

وقد تجسدت السياسة النقدية بشكل فعلي منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994-1998، بمعنى سياسة لها أهدافها وأدواتها في نفس الوقت وليس بشكل مستقل عن ارتباطها بتقلبات سعر النفط .

3 – التوصيات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذا البحث ثم رصد بعض التوصيات التي تتمثل فيما يلي :

- على الجزائر أن تعمل على تنويع مصادر الدخل بعيدا عن قطاع المحروقات من خلال تطوير القطاعات الأخرى وبالتالي الوقاية من الصدمات النقدية السلبية (سواء الخارجية أو الداخلية).
- ترشيد الإنفاق الحكومي من أجل التحكم بشكل دقيق في نمو الكتلة النقدية والحد من الضغوط التضخمية.
- يجب تنسيق السياسة النقدية مع السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة السياسة المالية من أجل تفعيلها بشكل أكبر، وتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.
- استغلال احتياطي الصرف الأجنبي بأكثر عقلانية، خاصة في تنويع مصادر الدخل الوطني. والإدارة الرشيدة لهذه الوفرة تبدأ من تعيين مستوى الطلب الأمثل على الاحتياطات، والمزيج الأمثل بين العملات الصعبة.

4- أفاق البحث :

من خلال مراحل إعدادنا للبحث و جمعنا لعناصر الموضوع العلمي صدفتنا بعض الصعوبات و المعاقات التي يمكن صيغتها كعناوين لبحوث مستقبلية منها :

- أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف الأجنبي.
- أثر تقلبات أسعار النفط على السياسات الاقتصادية الكلية .
- دور احتياطي الصرف الأجنبي في تنويع مصادر الدخل الوطني.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أكرم حداد ، مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان، 2005
- 2- حسين القاضي ، سمير الريشاني ، محاسبة البترول ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010.
- 3- حسين علي بخيت ، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2009 .- مصطفى رشدي شيحة ، النقود و البنوك في الإقتصاد ، دار المعرفة ، مصر ، القاهرة ، 1996.
- 4- زكريا الدوري ، البنوك المركزية و السياسة النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2006.
- 5- سامر بطرس جلدة ، النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون و موزعون ، 2008 .
- 6- سهيل ناصر، النفط و الإقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و أثارها الحقيقية ، أساسيات صناعة البترول و الغاز ، الكويت ، 1977
- 7- عبد الحميد قدي ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003.
- 8- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعة ، مصر ، الإسكندرية ، 2006 .
- 9- عبد الله خبابة ، الإقتصاد المصرفي "البنوك الالكترونية ، البنوك التجارية ، السياسة النقدية ، مؤسسات شباب الجامعة ، مصر ، الاسكندرية ، 2008.
- 10- عدنان داود العذارى ، الإقتصاد القياسي نظرية و حلول ، دار جرير للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان ، 2010.
- 11- علي بلعزوز ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بن عكنون 2006 .
- 12- كمال علاوي كاضم الفتلاوي ، حسن لطيف الزبدي، الإقتصاد القياسي (النظرية و التحليل) ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ،الأردن ، عمان ، 2011
- 13- لحو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان ، بيروت.
- 14- مجيد على حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، الإقتصاد القياسي (النظرية و التطبيق) الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر ، الأردن ، عمان 1998.
- 15- محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي المصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2011.

قائمة المراجع

- 16- محمد الشريف ألمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، الجزء الثالث ديوان المطبوعات الجامعية، 2013. - محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع الأردن، عمان، 2012.
- 17- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت.
- 18- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مطبعة مزوار، ساحة الوادي، الجزائر.
- 19- وليد اسماعيل السيفو و آخرون، أساسيات الإقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2006.

الرسائل و الأطرحات الجامعية.

- 1- إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و بنوك، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011.
- 2- عيسى مقلید، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة باتنة، الجزائر 2007-2008.
- 3- داود سعد الله، تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.
- 4- جميلة وجدي، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد فياسي بنكي و مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
- 5- جامع عبد الله - أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الإقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص إقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2011-2012.
- 6- طول حمزة، تقلبت أسعار البترول و أثرها على النمو الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية تحليلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد قياسي بنكي و مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- 7- سمير أيت يحي، التحديات النقدية و نظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2013 - 2014.

- 8- صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2000، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2003.
- 9- اخديمي عبد الحميد، أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، مراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية و البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010-2011،
- 10- عبد المجيد سليمان التويم و محمد عبد الهادي علاوين، أثر التقلبات في استهلاك الطاقة و أسعار و إنتاج النفط على اقتصاديات دول الخليج العربي ، كلية الأعمال ، جامعة الأردنية ، الأردن ، 2008.
- 11- عبادة عبد الرؤوف ، محددات سعر نفط أوبك و أثاره على النمو الإقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية و قياسية 1970-2008 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم إقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2010-2011

المجلات:

- 1- بوركاب نبيل ، راهم فريد ، انهيار أسعار النفط ، الاسباب و النتائج ، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للمواد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، سطيف ، الجزائر 2005
- 2- فتيحة ملياتي ، الاصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة ، عين الدفلى ، الجزائر ، العدد 14 ، المجلد 2016 .
- 3- مريم شطبي محمود، مداخلة بعنوان : انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، ضمن المحور الثاني : التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد و الادارة حول : أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري ، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة ، كلية الشريعة و الاقتصاد ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، الجزائر ، 14 ماي 2015 .
- التقارير و الدراسات.

- 1- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2005، التطورات الإقتصادية و النقدية و الجزائر
- 2- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009، التطورات الإقتصادية و النقدية و الجزائر
- 3- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2011، التطورات الإقتصادية و النقدية و الجزائر
- 4- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2013، التطورات الإقتصادية و النقدية و الجزائر
- 5- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2016، التطورات الإقتصادية و النقدية و الجزائر
- 6- بنك الجزائر النشرة الإحصائية مارس 2017.
- 7- تقرير الأمن العام السنوي لمنظمة الأوبك ، العدد 34 سنة 2007

قائمة المراجع

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية.

01. Ceyda Omer, Back to basics, what is inflation, finance & developement, Marche 2010.
02. Hella Mehri-Guercher et Fatehi Sellaouit, économes monétaire, centre de publication universitaire, 2014

المواقع الإلكترونية:

01. www.bank-of-algeria.dz
02. Opec Annuel statistical bulletin: <http://www.opec.org/opec>
03. Office National Des Statistiques: <http://www.ons.dz>
04. Ministère des finances: <http://www.mf.gov.dz>
05. Fonds Monétaire International: <http://www.imf.org>

الملاحق

الملحق رقم (1-2) : تطور أسعار النفط و نمو الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

السنوات	الجبائية النفطية (مليون دينار)	الإيرادات العامة (مليون دينار)	نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة %	سعر النفط (البرميل /دولار)
1990	76200	152500	49.96	22.26
1991	161500	248900	64.14	18.62
1992	193800	311864	62.14	18.44
1993	179800	313949	57.27	16.33
1994	222176	477181	46.56	15.53
1995	336148	611731	54.95	16.86
1996	495997	825157	60.10	20.29
1997	564765	926668	60.94	18.68
1998	378556	774511	48.87	12.28
1999	560121	950596	58.92	17.48
2000	720000	1578161	45.62	27.6
2001	841600	1505526	55.90	23.12
2002	916400	1603188	57.16	24.36
2003	135000	1974400	68.37	28.1
2004	862200	2229700	38.66	36.05
2005	899000	3082600	29.16	50.64
2006	916000	3639800	25.16	61.08
2007	973000	3687800	26.38	68.06
2008	1715400	5190500	26.04	94.45
2009	1927000	3676000	52.42	61.09
2010	1501700	4379600	34.28	77.45
2011	173274	5454300	31.76	104.46
2012	192700	5666600	34.08	109.45
2013	1101605	5873600	18.75	105.87
2014	208830	4862900	69.67	96.29
2015	2005800	4680400	68.49	49.49
2016	1682550	5011581	33.57	50.29
2017	2126987	6047885	35.16	53.98

Source : 1-Office National Des Statistiques: <http://www.ons.dz>

2-Opec Annual statistical bulletin: <http://www.opec.org/opec>

الملحق رقم (2-2) : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر.

المعدل (%)	الى	يحسب ابتداء من
03.75	1971/12/31	1963/01/01
02.75	1986/09/30	1972/01/01
05.00	1989/05/01	1986/10/01
07.00	1990/05/21	1990/05/02
10.50	1991-09-30	1990-05-22
11.50	1994-04-09	1991-10-01
15.00	1995-08-01	1994-04-10
14.00	1996-08-27	1995-08-02
13.00	1997-04-20	1996-08-28
12.50	1997-06-28	1997-04-21
12.00	1997-11-27	1997-06-29
11.00	1998-02-08	1997-11-28
09.50	1998-09-08	1998-02-09
08.50	1999-12-31	1999-09-09
08.50	2000-01-26	2000-01-01
07.50	2000-10-21	2000-01-27
06.00	2002-01-19	2000-10-22
05.50	2003-05-31	2002-01-20
04.50	2004-03-06	2003-06-01
04.00	2015-12-31	2004-03-07
5.6	2016-07-31	2015-12-31
4.9	2017-12-31	2016-08-01

المصدر : بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية، عن الموقع: